محمد حسنين هيكل

(١٩٢٣ - ومازال العطاء مستمراً)

obeikandl.com

الجورنالجى.. الأستاذ.. الثعلب السياسى الكبير، حاد الملامح قوى.. ذو وجه فلاح اختار بدلاً من أن يصبح فرعونًا ويدخل المتحف أن يعبر عن صديقه الأسمر الصعيدى مثله جمال عبدالناصر. سريع الجملة.. حاد العبارة.. ذو نظرة متقدة غالبًا وذو ابتسامة ماكرة.. مثل المرحلة التاريخية التى عبرت فيها بلاده ارتعاشات الإقطاع المسيطر عليه من الأجنبى إلى سلطة بورجوازية وطنية محاطة ومتحالفة مع البيروقراطية ومسلحة بالكبرياء. إنه الصحفى والسياسى البارع محمد حسنين هيكل ذلك الفنان الذى تفنن فى فنون السياسة والحكم وعاش عصره الذهبى فى عهد عبدالناصر وكان صانع أفكاره وزعامته فهو ناطق رسمى متحمس وصديق وفىّ.

ولد هيكل فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣ وهى السنة التى عرفت فيها مصر أول دستور مكتوب فى تاريخها الحديث وكان هذا الدستور أول مكسب وطنى ديمقراطى حققته ثورة ١٩١٩. الثورة الشعبية الليبرالية التى جاءت بالبرلمان والجامعة والمسرح والتعليم الإلزامى وحرية الصحافة وحقوق المرأة. فى اليوم الذى ولد فيه هيكل جرت أحداث مثيرة كانت تليق على ما يبدو بمولد صحفى كبير فقد اشتعلت ثورة فى إمارة شرق الأردن وطالب زعماؤها بمجلس نيابى وانتهى البناء الجديد للوكالة السياسية الإنجليزية القريب من تكنات قصر النيل (مقر الجامعة العربية فيما بعد) ليسكن فى البناء الجديد المعتمد البريطانى اللورد كرومر والكثير من الأحداث. فتح هيكل عينيه على منطقة عريقة عتيقة فى القاهرة القديمة هى الحسين والأزهر والغورية وخان الخليلى حيث تربى هيكل فى بيت جده لأمه، وكان البيت مكون من ثلاثة طوابق كان سكن لعائلة جد هيكل لأمه عبدالله سلام وكان تاجرًا من تجار الحبوب والغلال ويساعده فى تجارته ابنه الأكبر سلام الذى أثر كثيرًا فى حياة هيكل العملية. وكان سلام الخال ينفرد بالعيش فى مندرة بالدور الأرضى وكانت هناك مندرة أخرى بنفس الدور حولها إلى مكتبة تتكدس بالكتب كان يحصل عليها من مكتبة صبيح بالمقايضة على حد تعبير هيكل نفسه الذى وجد فى هذه المكتبة ثروة من كتب التراث وترجمات الأدب والأساطير الشعبية فراح ينافس خاله فى قراءتها، وقد كانت مصدر المعرفة الأول الذى ساهم فى تكوين ثقافته وضاعف من موهبة التخيل وزاد من براعته فى رواية الحكايات إن موهبة الخيال وسحر الحديث والقدرة على شد الانتباه هى صفات وراثية يتمتع بها هيكل ورثها عن والده ونمت بالقراءة والسفر والتدريب على فنون الحياة والحرص على العلاقات الشخصية.

بدأ هيكل العمل الصحفى فى ٨ فبراير عام ١٩٤٢ فى صحيفة الإجيبشان جازيت بالقاهرة، وقد أتاح له هذه الفرصة أحد الصحفيين بالجريدة ويدعى «سكوت واطسون» حيث

قدمه إلى هارولد إيرل رئيس التحرير الذى وافق على عمله فى قسم الحوادث بالجريدة وقد برز اسم هيكل لأول مرة للقارئ خلال تغطية صحفية لجرائم الخُط الشهير فى الصعيد حيث سافر هيكل إلى الصعيد وتابع عن قرب المجرم الذى أشاع الرعب فى صعيد مصر فى تلك الفترة بفرض الإتاوات على الأغنياء ولقى مصرعه بعد ذلك بعد وشاية من أحد رجال عصابته. انتقل هيكل بعد ذلك ليعمل مراسلاً عسكريًا لتغطية معارك الحرب العالمية الثانية التى دارت رحاها فى العلمين، وقد لفت الأنظار إليه بهذه التحقيقات العسكرية كما غطى أيضًا أحداث حرب فلسطين. ثم تقابل هيكل بعد ذلك مع التابعى الذى كان آنذاك يرأس تحرير آخر ساعة، وكان معجبًا بكتابات هيكل فعرض عليه العمل معه فى آخر ساعة فوافق على عرضه، وفى تلك الفترة كان هيكل أقرب ما يكون إلى حزب الوفد نظرًا لأن آخر ساعة كانت ميولها وفدية وكان هيكل يتابع جلسات مجلس النواب وكانت هذه أول خطواته فى ميدان السياسة حتى صدرت بعد ذلك جريدة أخبار اليوم فانتقل هيكل إليها ثم عُين فى ١٣ يونيو ١٩٥٢ رئيسًا لتحرير مجلة آخر ساعة، وبعد أربع سنوات أى عام ١٩٥٦ عُين رئيسًا لتحرير الأخبار ثم عُين فى ٣١ يوليو ١٩٥٧ رئيسًا لتحرير جريدة الأهرام.

هيكل وعبد الناصر

التقى هيكل بعبد الناصر فى المنشية فى يونيو ١٨٤٨ حيث قابل هيكل يومها الضابط جلال ندا الذى كان وثيق الصلة بمحمد نجيب فاصطحب هيكل معه إلى منزل محمد نجيب قبيل قيام الثورة فى ١٨ يوليو ١٩٥٢ ووصل إلى منزل محمد نجيب بعدهما كل من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ويوسف صديق حيث سأل هيكل يومها جلال ندا : مَنْ هذا؟ فرد عليه قائلاً: جمال عبدالناصر، وكان التعارف الأول بين هيكل وعبدالناصر.

وكان هيكل يتردد على موقع قيادة الثورة مندوبًا عن أخبار اليوم وقد توثقت علاقته بعبد الناصر خلال تلك الفترة وكان يكتب الأخبار التى يقولها عبدالناصر ولكن بأسلوبه الذى له الفضل الأول فى توثيق الصلة بين الشعب وبين جمال عبدالناصر وقد شعر هيكل بحسه الصحفى والسياسى الكبير أن عبدالناصر هو أقوى شخصية فى مجلس قيادة الثورة وأنه سوف يجمع كل خيوط القيادة فى يديه وسوف تخضع له السلطة كاملة فاقترب من عبدالناصر كثيرًا وبدأ يسيطر على الرأس الكبير فى الدولة وتوطدت العلاقة بينهما أكثر فى مؤتمر باندونج حيث كان هيكل يجلس مع عبدالناصر يوميًا فى هذا المؤتمر وينفرد به جانبًا لينقل له ما يدور فى كواليس هذا المؤتمر من خلال لقائه بالصحفيين الأجانب، فكان هيكل يقدم الأخبار إلى عبدالناصر على صينية من فضة ويشعل فى نفسه إحساس الزعامة التى

كان يتمناها، ولهذا اقترب هيكل من عبدالناصر جدًا وعهد عبدالناصر إليه كتابة خطاباته إلى الشعب بعد المؤتمر وقد كان هيكل فى مقاله الأسبوعى «بصراحة» معبرًا عن الخط السياسى للدولة، وقد كان هناك خط تليفونى ساخن غير خاضع للرقابة بين عبدالناصر وهيكل كان يحمل عبر أسلاكه كل أسرار مصر، وفى عام ١٩٧٠ فاجأ عبدالناصر هيكل بقرار تعيينه وزيرًا للإعلام فتعجب هيكل من هذا القرار خاصة وأن عبدالناصر كان لا يخفى عنه شيئًا فما بالك إذا كان الموضوع يتعلق به فبدأ هيكل يتشكك فى نوايا عبدالناصر وأنه يريد أن يخرجه من الأهرام ويبعده عن كل النفوذ الذى يتمتع به ويبدعه عن بيته الذى بناه بروحه وعرقه فأرسل هيكل ردًا مكتوبًا على عبدالناصر يطلب منه كصديق أن يجمع بين رئاسته مجلس إدارة الأهرام وبين منصبه الجديد كوزير للإعلام ووافق عبدالناصر على طلبه، ولكن بدأت تحدث خلافات بين هيكل وعبدالناصر وقد حاول سامى شرف أن يزيد منها خاصة عندما قام بتسجيل للحوار الذى دار فى منزل لطفى الخولى وكانت الجلسة تضم نوال المحلاوى سكرتيرة هيكل وزوجها وبعض الشخصيات حيث دار الحوار والحديث حول تصرفات عبدالناصر الخاطئة وقراراته الطائشة وقد كان هجومًا عنيفًا خاصة من جانب نوال المحلاوى والتى طالما تحدث عنها هيكل لعبدالناصر ومدح فيها وفى قدراتها وثقافتها العالية ولكن كان هذا الحوار بمثابة إدانة لعبدالناصر وكان القضاة فيها أقرب المقربين لهيكل وحينما قدم سامى شرف الشريط لعبد الناصر غضب غضبًا شديدًا وأمر باعتقال كل الحاضرين والتحقيق معهم وقبض على لطفى الخولى ونوال المحلاوى وزوجها واتصل عبدالناصر بالسادات وقال له: «تصور بعد كل إلى عملته لهيكل يروح ياخد رأى لطفى الخولى فىّ أنا» ولكن السادات حاول أن يقلل من مساحة التوتر والمشاكل بين هيكل وعبدالناصر فزار هيكل فى بيته فى برقاش وحاول تصفية الأمور وبعد أن اكتشف هيكل حقيقة ما حدث من خلال شريط التسجيل حاول أن ينفى ما جاء على لسان الحاضرين مدعين صلة هيكل بالكلام لكن عبدالناصر كان غاضبًا وطلب منه أن يفصل سكرتيرته ويرفع اسم لطفى الخولى من على ترويسة رئاسة مجلة الطليعة فور الإفراج عنهما ومع كل ما حدث لم يستطع عبدالناصر أن ينسى حبه لهيكل صانع زعامته وبطولته فظل معه على وفاق حتى جاء الاتصال الأخير بين عبدالناصر وهيكل حيث طلب عبدالناصر فى مكتبه البيضاوى فى الأهرام فى الساعة الثانية عشر والنصف ظهرًا حيث تحدث معه هيكل حول آخر التطورات وردود الفعل فى العالم حول قرارات مؤتمر القمة العربية وأبلغ عبدالناصر هيكل خلال الحديث بأنه متعب للغاية وقال هيكل له لماذا لا تستريح فترة فقال عبدالناصر له فاضل الوداع الأخير مع أمير الكويت وسوف أعود بعدها للمنزل لأنام نومًا طويلاً.

وكانت هذه آخر عبارة سمعها هيكل من عبدالناصر وتشاءم منها تشاؤمًا كبيرًا. ففى وقت وداع أمير الكويت شعر عبدالناصر بإرهاق شديد ولكنه تحامل على نفسه حتى ذهب به طبيبه إلى المنزل حيث فاجأته أزمة قلبية حادة بانفجار فى شرايين القلب وفاضت روحه إلى خالقها فى الساعة الخامسة والربع مساءًا لتنتهى بذلك علاقة هيكل بعبدالناصر.

هيكل والسادات

ظن البعض أن إمبراطورية هيكل وعصره الذهبى قد انتهى بموت صديقه عبدالناصر. لكن الثعلب السياسى الكبير استطاع أن يستمر بنفس النجاح فى عصر السادات أيضًا وقد كان السادات يخشى من قوته ونفوذه فله علاقات وثيقة ومتينة مع كل رؤساء الدول فى الشرق والغرب فى أوروبا وآسيا ويحظى بجماهيرية كبيرة.

ولذلك أصبح هيكل فى مرحلة السادات مضطهدًا بعد ما كان الرجل القوى فى مرحلة عبدالناصر فقد تعرض خلال حكم السادات لصنوف متعددة من الاضطهاد من بينها توجيه تهمة التهرب من الضرائب إليه فى يناير ١٩٧٨، وقد حقق معه المدعى العام الاشتراكى فى هذا الشأن وفى مايو من العام ذاته أحيل إلى المدعى ذاته بتهمة إرسال أخبار ومقالات إلى خارج البلاد تُشهر بمصر وتهدد سلامة الجبهة الداخلية وباتت مغادرته البلاد مرهونة بالحصول على إذن مسبق لحين انتهاء التحقيق ولم يرفع الحظر على سفره إلى الخارج إلا فى نوفمبر ١٩٧٨. وفى سبتمبر ١٩٨١ صدر قرار بالتحفظ عليه وأودع فى السجن. بعد سنوات طويلة فى موقع القمة وجد هيكل نفسه مودعًا فى السجن!

إن الرئيس السادات كان ناقمًا على هيكل بصفة عامة رافضًا لمستوى علاقته مع عبدالناصر وقد ترجم الرئيس السادات ذلك ترجمة علنية منتقدًا إياه دائمًا بأنه تعود أن يكون شريكًا فى الحكم أيام عبدالناصر: يشكل الوزارات ويصنع القرارات و... إلخ فى حين أن السادات لا يقبل ذلك وقال السادات إنه لن يقفل الصحافة على هيكل، ويشهد الأستاذ أحمد بهاء الدين أنه شخصيًا سمع السادات عندما قرر إخراج هيكل من الأهرام يقول: «إن هيكل لم يكن رئيس تحرير جريدة ولكنه جعل من الأهرام حزبًا وإخطبوطًا له أجهزته وصار كل صحفى فى الأهرام يظن أنه هيكل صغير يشارك فى حكم البلاد ولهذا قرر السادات أن يخرجه من الأهرام وأصر أن يكون إخراجه بصدمة فأتى بعلى أمين بالذات ليصبح رئيس تحرير الأهرام لكن السادات كان يشعر أن الأهرام مازال وسيظل هيكليًا كما كان يعتقد أن هيكل جعل من الأهرام مؤسسة خطيرة ذات أجهزة غريبة ويرى أن هذه الأجهزة شيطانية أنشأ هيكل بواسطتها حزبًا سريًا يستطيع أن يقوم بأدوار خطيرة فمثلاً فى رأيه فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية أنه «هو اللى

بيغذى هيكل بمادة مقالاته ويغذى عبدالناصر بالمعلومات التى تناسب هيكل ورأيه فى سكرتارية التحرير المركزية «دول أخبث ناس فى الأهرام» هيكل ينعتهم واحد واحد وقد أعلن السادات مرارًا أن هيكل حاول التأثير عليه شخصيًا من خارج البلاد بكتابة الكتب لشتيمة مصر، وقال إنه بيشوش على النظام وقال السادات أنه ليس من أنصار أن كاتبًا واحدًا يحتكر الصحافة وأن السادات قال لهيكل مقالتك تفوت على الرقيب وأن هيكل كما يقول السادات كان يدعى صلته بالملوك والرؤساء، وأن هيكل كما يقول السادات يدعى صلته بالملوك والرؤساء وأن هيكل كون الملايين وتقاضى من المؤتمر الإسلامى فى الطائف وأنه ملحد لا يؤمن بالأديان وأنه كان يصعد فى رمضان إلى مطعم الأهرام ليتناول الغداء وأنه مهد للوفد والجماعات الإسلامية وتقاضى الملايين من الكتابة ضد مصر فى صحف أمريكا وبريطانيا وفى الدول العربية، وقد كان هذا هو رأى السادات فى هيكل، أما هيكل فكان يرى أن السادات طعن العرب بالمبادرة وأنه يضرب خصومه السياسيين وأنه أى السادات عميلاً فى المخابرات العسكرية الألمانية ثم فى الحرس الحديدى الذى كونه فاروق ثم شريكًا فى اغتيال أمين عثمان ومحاولات اغتيال مصطفى النحاس، وذهب إلى الحسين ليقبل يد الملك وكان يرتشى.

لقد كان السادات بعيد عن الذكاء فى تعاملاته مع هيكل ومجموعة مايو (مراكز القوة).

هيكل وعلى أمين ومصطفى أمين

حينما انتقل هيكل من آخر ساعة للعمل مع مصطفى أمين وعلى أمين فى أخبار اليوم كان هيكل قريبًا إلى على أمين أكثر من مصطفى أمين وقد وصف هيكل على أمين بأنه يحمل قلب طفل وكان شعلة من النشاط والحيوية أما مصطفى أمين فيصفه هيكل بأنه شديد الذكاء.. شديد النشاط ولكنه ليس كتابًا مفتوحًا مثل على أمين وكان هيكل شاهدًا أول على عقد زواج على أمين، أما الشاهد الثانى فكان عبدالناصر ومن شدة حب هيكل لعلى أمين أطلق اسم على على مولوده الأول ولقى هيكل كل رعاية واهتمام من على أمين ولكن بعد أن توطدت علاقة هيكل بعبدالناصر انفصل عن مصطفى أمين وعلى أمين فقد أراد أن تكون له شخصيته المستقلة فى الصحافة وأن يكون المؤسس لا التابع، فإذا كان كل من الأستاذين على ومصطفى أمين قد أسسا صرحًا صحفيًا كبيرًا هو أخبار اليوم فإنه بإمكانه أيضًا أن يكون مؤسسًا جديدًا للأهرام بتحديث وتطوير وتجديد هذه المؤسسة ليطلق عليها اسم أهرام هيكل وقد حدث له ما تمناه.

هيكل والأهرام

جريدة الأهرام هى الجريدة المصرية الثانية التى لازالت تصدر منذ ٥ أغسطس ١٨٧٦ حتى يومنا هذا ولم يسبقها فى ذلك سوى جريدة الوقائع المصرية التى صدرت فى ٣ ديسمبر ١٨٢٨، وإذا كان المؤرخ البريطانى «أرنولد توينبى» قد أوضح أن الجريدة هى مرآة العصر الذى تصدر فيه فإن توفيق الحكيم وصف حياة الأهرام بأنها حياة مصر فى أجمل مراحل تطورها السعيد وأن تاريخها هو تاريخ كل رجل وكل حدث وكل حركة وكل نبضة وكل صحوة وكل فكرة نبتت فى بلدنا وهبت فى شرقنا وجريدة الأهرام هى الجريدة العربية التى تعبتر بحق مرآة صادقة للحياة فى مصر والوطن العربى طوال قرن وربع قرن من الزمان وسجلاً حافلاً لتاريخ الأمة العربية فى انتصاراتها وهزائمها وأفراحها وأحزانها وفى مجالات الفن والفكر والأدب والسياسة وكل ما له صلة بالحياة على الأرض ارتبطت الأهرام فى نشأتها بحركة الهجرة الواسعة لعدد كبير من اللبنانيين والسوريين إلى مصر وخاصة الأدباء منهم والمفكرين والصحفيين هربًا من اضطهاد الولاة العثمانيين، وقد أسهم هؤلاء المهاجرون فى قيام تلك النهضة الكبرى التى شهدتها الصحافة فى مصر فى نهاية عصر «إسماعيل»، ففى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٥ تقدَّم سليم تقلا إلى الخديو إسماعيل طالبًا الترخيص له بإنشاء صحيفة تسمى الأهرام وتمت الموافقة على إنشائها فى ٢٧ ديسمبر ١٨٧٥ وصدرت فى البداية فى الإسكندرية ١٨٧٦ وصدر العدد الأول فى ٥ أغسطس ١٨٧٦ كعدد أسبوعى ثم أصبحت يومية فى ٣ يناير ١٨٨١ واستمرت تصدر فى الإسكندرية إلى أن تم نقلها إلى القاهرة فى أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ أما عن التحرير الصحفى فى جريدة الأهرام فقد كان ركنًا أساسيًا من تكوينها وقف كالطود منافسًا للإعلان والإخراج والتوزيع والإدارة وكان أهم ما يميز الإخراج الصحفى هو خلق شخصية واضحة للجريدة ولكل صفحة فيها والتطور العلمى والتقدم التكنولوجى كان السمة المميزة للجريدة أيضًا وكانت المراكز التخصصية والندوات هى السبق الذى قامت به الجريدة.

وقد ضمت مؤسسة الأهرام منذ نشأتها صفوة رجالات مصر من الأدباء والفنانين والعلماء السياسيين والمؤرخين أمثال: توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وزكى نجيب محمود. أحمد بهاء الدين ويوسف إدريس ود. لويس عوض ولطفى الخولى وصلاح چاهين وصلاح طاهر وكمال الملاخ ود. بطرس بطرس غالى وعائشة عبدالرحمن وعلى حمدى الجمال ثم إبراهيم نافع وهيكل. وتطور الأهرام وأصدر حتى الآن ما يقرب من ستة عشر إصدارًا مثل الأهرام الدولى والأهرام ابدو ونصف الدنيا والأهرام المسائى والأهرام العربى والأهرام الاقتصادى والأهرام الرياضى.

لقد كان سليم تقلا صاحب الجريدة أول رئيس تحرير ١٨٧٦ ثم جاء بشارة تقلاسنة ١٨٩٢.

خليل مطران سنة ١٩٠١، داوود بركات سنة ١٩٠٢ وأنطون الجميل سنة ١٩٣٢ ومحمد زكى عبدالقادر سنة ١٩٤٩، وأحمد الصاوى محمد وعزيز مرزا سنة ١٩٥٠ إلى أن تولى رئاسة تحرير الجريدة محمد حسنين هيكل فى أول أغسطس سنة ١٩٥٧ واستمر رئيسًا للتحرير حتى فبراير سنة ١٩٧٤.

لقد كان انتقال هيكل إلى الأهرام أمرًا ليس سهلاً حيث كان متمسكًا بنجاحه الذى حققه فى أخبار اليوم، ولكن هذا التمسك لم يستمر طويلاً حيث راحت الأهرام تشير إليه بما هو مغرى ومثير حيث عرض على الشمسى باشا فكرة انتقال هيكل للأهرام عليه حينما كان هيكل: فى جنيف يتابع مؤتمر أقطاب العالم الكبار فسأله هيكل ماذا أفعل فى الأهرام؟ فقال على الشمسى ترأس تحريره لكن هيكل رد عليه أن رئاسة تحرير الأهرام شرف بالنسبة لأى صحفى ولكننى لا أستطيع ترك أخبار اليوم فأنا سعيد بها ولى صداقات كثيرة أعتز بها ثم إننى أنتمى إلى مدرسة صحفية تختلف عن المدرسة الصحفية التقليدية للأهرام فلقد بنيت حياتى الصحفية على أساس العمل الإخبارى وتحركت فى ذلك مراسلاً حربيًا وسياسيًا وراء المتاعب فى كل قارات العالم وذلك كله اتجاه إلى الحركة يختلف عن ثبات الأهرام وكذلك أنا لا أعرف أحد فى الأهرام وقارئ الأهرام لا يعرفنى ومعنى ذلك أنه يتحتم علىَّ أن أبدأ من جديد، فقال على الشمسى تستطيع أن تجد سعادتك فى الأهرام كما وجدتها فى أخبار اليوم إن الأهرام يحتاج إلى الحركة وهى طابع العصر كله فهو بحاجة إليك وانتهى الحديث معه برفض هيكل للفكرة فى البداية فقد كان هيكل ممزق المشاعر بين الاستقلال المهنى المتوقع فى الأهرام والبريق المهنى المستقر فى أخبار اليوم.

وفى ظل هذه الحيرة عاد على الشمسى ليلح عليه فقد كان رأيه أن الأهرام بحاجة إلى صحفى شاب يستطيع تجديد حيويته مع الحفاظ على تقاليده وحدث له ما تمنى فقد جاء هيكل يقول له إننى قد وافقت على فكرة عملى فى الأهرام فلم يصدق على الشمسى، وقال له تعال معى وذهبا ليوقعا العقد بين الطرفين.

ويروى هيكل أنه كان فى حيرة من أمره كيف سيخبر عبدالناصر وأصحاب أخبار اليوم بما فعل، وفى صباح اليوم التالى كان أمام جمال عبدالناصر فى مكتبه ببيته فى منشية البكرى وأخبره قائلاً: إننى وقعت عقدًا مع الأهرام، فرد عليه عبدالناصر: أليس غريبًا أن تقبل العمل فى الأهرام وأصحابه أسرة تقلا وترفض العمل فى الجمهورية وأنا صاحبها؟ فرد هيكل: الأهرام له صاحب أنا أتعامل معه مهنيًا، أما الجمهورية فلا يمكن أن يكون لديك الوقت لممارسة مسئوليات صاحبها، وبالتالى فهى بلا صاحب وبعد حوار طويل بينهما قال له عبدالناصر: أنا مشفق عليه من عناء تلك التجربة ثم أخبر هيكل على أمين ومصطفى أمين

بما حدث.

كانت الأهرام امتحانًا حقيقيًا لهيكل فهى صحيفة شاخت مع الأيام وعجزت عن المنافسة أمام سخونة وحيوية الصحافة الشابة ولو استطاع هيكل تجديد دمائها لأثبت نفسه مستقلاً وحينما وصل هيكل الأهرام عمل على إعادة مجدها وتجديدها وإعادة النشاط والحيوية إليها مرة أخرى فبدأ فى دراسة أوضاع الأهرام من الداخل فاعترض على تحميل الأهرام المصاريف الشخصية لأصحابه مثل لوج دائم فى الأوبرا والحفلات والولائم وسباق الخيل والتبرعات الخيرية وطلب ١٠٪ من الأرباح نزلت إلى ٥ . ٧٪ وفى نهاية العام كان هناك وفرًا ٢٠٠٠ جنيه وكان هذا المبلغ هو أول مبلغ يودع لبناء مشروع المبنى الجديد وعمل على إصلاح الحال المالى للأهرام وترشيد النفقات.

دخل هيكل الأهرام ومعه أربعة سبقوه إلى هناك هم: على حمدى الجمّال وقد أصبح مديرًا للتحرير، وكمال الملاخ وقد أصبح محررًا للصفحة الأخيرة وتوفيق بحرى، ونوال المحلاوى مديرة مكتبه، وفى داخل الأهرام كان هناك ممدوح طه رئيس قسم الأخبار وجورج عزيز رئيس القسم الخارجى ونجيب المستكاوى رئيس القسم الرياضى وزكريا نبيل محرر الشئون العربية. وبهذه المجموعة بدأ هيكل تجربته فى الأهرام وكان الطابع الذى اختاره هو الطابع الخبرى وأن يكون الأهرام سباقًا بكل خبر وأن يكون كل خبر فى الأهرام صادقًا إلى أبعد حد وأن يكون عرض الخبر فى الأهرام عن طريق التحقيق الذى يغطى الخبر كل أبعاده وليس طريق التزويق الذى يغطى ملامح الحقيقة فى الخبر. من يوليو ١٩٥٧ إلى فبراير ١٩٧٤ بقى هيكل فى الأهرام ١٧ عامًا رئيسًا للتحرير ورئيسًا لمجلس الإدارة، وبقدر خوف هيكل من انتقاله إلى الأهرام بقدر ما كان نجاحه المذهل فيها فقد وصف باعة الصحف الأهرام بأنه أهرام هيكل وعندما بنى هيكل المبنى الجديد فى شارع الجلاء فى يوليو ١٩٦٧ وصف بأنه الهرم الرابع لكن هذا لا يقارن بما حققه من قفزة صحفية كبيرة للصحيفة التى تسلمها وعمرها حوالى ١٢٥ سنة ومصابة بكل أمراض الشيخوخة لكن الصحيفة العجوز أعطت للصحفى الشاب الذى كان عمره آنذاك ٣٤ عامًا بقدر ما أعطاها حيوية وأعطته ثقة بقدر ما أعطاها قوة. فقد قفز توزيع الأهرام فى عشر سنوات من ٦٠ ألف نسخة إلى ٣٥٠ ألف نسخة وعدد الجمعة الأسبوعى الذى كان ينشر فيه هيكل مقاله الأسبوعى «بصراحة» إلى ٧٥٠ ألف نسخة وهو رقم لم تصل إليه أى صحيفة عربية من قبل.

كان هيكل يحتفظ بنوتة حمراء صغيرة فى جيبه يسجل فيها وهو فى أى مكان الجمل والعبارات الرشيقة والجذّابة التى يسمعها أو تخطر على باله، ويقال إنه كان قليل الشطب والحذف ويصر على مراجعة بروفة مقاله بصراحة بنفسه بعد أن تصفّها حروف المطبعة. إن

الصحيفة (الأهرام) التى تسلمها هيكل مديونة لم يتركها إلا وقد حققت أرباحًا سنويًا ما بين ٣ - ٤ ملايين جنيه وكانت أصولها الثابتة تزيد عن ٤٠ مليون جنيه وحجم عملياتها السنوية لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه وأصبحت الأهرام ذات سمعة دولية جعلتها واحدة من الصحف العشر الكبرى فى العالم طبقًا لما نشرته جريدة التايمز فى تقريرها وأصبحت دارها الصحفية بما فيها من تجهيزات حديثة واحدة من الدور الصحفية الثلاث الأكثر تقدمًا فى العالم وذلك بشهادة مؤتمر الصحافة العالمى فى لوس أنجلوس سنة ١٩٧١. هكذا بنى هيكل العملاق إمبراطوريته وبنى قلعة الأهرام الصحفية الحديثة من خلال ما كتبه من مقالات ومؤلفاته العديدة التى تثير اهتمام أى باحث عن الحقيقة والثقافة، ومن أهم مؤلفاته اتفاق غزة - أريحا أولا السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، أزمة العرب ومستقبلهم، أحاديث فى العاصفة، الاستعمار لعبته الملك، آفاق الثمانينيات، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ١٩٦٧ الانفجار، حرب الثلاثين سنة، بين الصحافة والسياسة، قصة ووثائق، حديث المبادرة، حرب من نوع جديد، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، خبايا السويس، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، عبدالناصر والعالم، سنوات الغليان، الطريق إلى رمضان، العروش والجيوش. كذلك انفجر الصراع فى فلسطين، لمصر.. لا لعبدالناصر، السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، رسائل إلى صديقة هناك، سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ الأزمة؟ زيارة جديدة للتاريخ، مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، مصر والقرن الواحد والعشرين.

ومازال هيكل مستمرًا فى رحلة العطاء يكتب فى الصحف والمجلات وعلى علاقة بالسياسيين الكبار ومصادره لم يفقدها كما هى إلا من توفاه الله كما يدلى بأحاديثه القيمة والجذابة لشبكات الراديو والتليفزيونات العربية والعالمية.

قالوا عنه:

الصحفى الكبير نبيل خورى:

إن محمد حسنين هيكل كفى المشاهد فى جيلنا أن نقول «هيكل» ليعرفه. أما الجيل الذى بعدنا فنقول كاتب صحفى متميز، يكتب منذ خمسين سنة ومازال يقرأ، بل لعله اليوم يقرأ أكثر. كتب ملمعًا للنصر، مبلسمًا للهزيمة منظرًا للحلم، منظرًا للحقيقة كتب بالعربية والإنجليزية وتُرجمت كتبه إلى كل اللغات - اشتهر بمقاله الأسبوعى «بصراحة» طوال أربع عشرة سنة (١٩٦٠ - ١٩٧٤) كتب عن عبدالناصر وكتب له وكتب منه وكتب عن فلسطين أولاً وأخيرًا. أسهم فى المجىء بأنور السادات رئيسًا كما أسهم به صريعًا، أشهر من قال لا أن

أقصد اللا أو أقصد النعم صديق حر، وخصم مر رأيه كالمبضع أو كالخرز وأحيانًا كثيرة كالسكين لا يهادن... لا يهادن حتى نفسه، استنهض العروبة فى وجه الشرق أوسطية ووجه الانعزالية وضد إسرائيل، إسرائيل الكبرى الحلم الصهيونى، السلام عنده سلامان عن أرضنا يقول: لابد أن تتكلم العربية، لا تستطيع أن تتكلم العبرية.

إحسان بكر:

أمر صعب وعسير أن تكتب عن أستاذك ثم أنه أمر أصعب أن يصبح هذا الأستاذ صديقك وزميلك فى المهنة هو سيد من أمسك القلم فى تاريخ الصحافة المصرية والعربية.

أزعم إننى اقتربت منه كثيرًا بعد تخرجى مباشرة فى كلية الآداب جامعة القاهرة ودخلت بلاط صاحبة الجلالة سنة ١٩٥٩ وشرفت بالعمل تحت رئاسته فى الأهرام ومعه على امتداد فترة تصل بالعمل تحت رئاسته فى الأهرام ومعه على امتداد فترة تصل عشرين عامًا تنقلت بين أكثر من موقع فى الأهرام. إننى فى الأربعينيات كانت أمنيتى أن أكون صحفيًا وأعمل تحت رئاسة إحسان عبدالقدوس وقتها كانت مقالاته النارية فى روز اليوسف عن قضية الأسلحة الفاسدة، وفى الخمسينيات تمنيت أن أعمل مع محمد حسنين هيكل كانت مقالاته عن الحرب الكورية وحرب فلسطين وكتابه الشهير «إيران فوق البركان» تلهب مشاعر الشباب ثم تشاء الأقدار أن تتحقق أمنيتى فعملت معه. ولى معه أكثر من موقف منهم أيام حكومة على صبرى يرحمه الله وكان وزير التعليم العالى وقتها المرحوم الدكتور محمد عزت سلامة وهو رجل فاضل يتسم بالحزم والصلابة.. ووقتها كان يتردد فى الأوساط السياسية أن هناك أزمة ما بين هيكل وعلى صبرى نتيجة لمقالات هيكل عن تحييد أمريكا.

فى هذا التوقيت شعرت أن الجامعات تعيش تحت بركان نتيجة سياسات متشددة لوزير التعليم العالى التى وصلت إلى أنه طلب من أنصار هيئة التدريس ضرورة التوقيع على كشوف الحضور والانصراف وعملية تطوير الجامعات وكتبت لرئيس التحرير أكثر من مذكرة أحذّر وأنذر من خطر انفجار قادم من الجامعات ولم ينشر لى حرف واحد مما كتبته، ثم استكتبت بمبادرة من مجموعة من كبار الأساتذة و... بالجامعات أذكر من بينهم المرحوم الدكتور رفعت المحجوب عميد كلية السياسة والاقتصاد والدكتور عبدالعزيز حجازى والدكتور عبدالرازق عبدالفتاح وغيرهم من أساتذة الجامعات وفجأة استدعيت لمكتب الأستاذ هيكل الذى طلب منى ترتيب لقاء عاجل له مع هؤلاء الأساتذة والبدء فورًا فى إعداد حملة صحفية من الأهرام كتب هو شخصيًا مقدمتها تحت عنوان «أزمة ثقة فى الجامعات ووزير التعليم العالى استمرت لنحو أسبوعين وبعد مرور بعض الوقت خرج الدكتور عزت من الوزارة إثر استقالة حكومة السيد

على صبرى، أما الموقف الثانى فهو أنه فاجأنى بأن أترك العمل فى الشئون الداخلية وأتفرغ تمامًا للشئون العربية وقضية فلسطين بصفة خاصة أذكر بعد أحداث الخامس من يونيو ١٩٦٧ ونشوء حركة المقاومة الفلسطينية أننى بدأت أكتب للأستاذ مذكرات عن صراع محتوم بين المرحوم الأستاذ أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وذكرت أن ثمة انقلاب سوف يحدث داخل المنظمة باستقالة الأستاذ الشقيرى وتسلم المقاومة الفلسطينية قيادة المنظمة وقتها وتحديدًا ليطلب منى السفر فورًا إلى العاصمة الأردنية عمان لأبدأ عملى كمحرر للشئون الفلسطينية وهناك التقيت بالرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وزملائه من قادة حركة فتح.. أبو إياد وخالد الحسن وفاروق قدومى وأبو يوسف وغيرهم ثم حضرت معهم جميعًا معركة الكرامة فى ٢١ مارس ١٩٦٨، ومن هناك بعثت للأهرام بأول رسالة صحفية تنشر فى الصحافة المصرية والعربية تحدثت فيها لأول مرة عن ياسر عرفات زعيم المقاومة الفلسطينية. هكذا كانت رحلة عملى معه أننى أبادر وأقرر أن الجورنالجى محمد حسنين هيكل أعطى ولا يزال للأجيال الصحفية فى مصر والمنطقة العربية مثلاً من الصعب أن يتكرر.

نحن إزاء رائد من رواد صحافة التنوير، عالم بغير تكلف، أستاذ متمكن بغير ادعاء. صديق وزميل يرعى الصغير قبل الكبير. كنا معه فى الأهرام ولا تزال أسرته تزهو به وتعتز بمواقفه وبمثاليته. كان إنسانًا يعرف قدر نفسه وقدر مهنته، لم يتسلق ولم ينافق وما أكثر المنافقين فى هذه المهنة. كتب ما يعتقد أنه الصحيح، تصدى وقاوم ولعب دورًا وطنيًا تشهد به يوميات المقاومة الفلسطينية التى يمثل هو أدق وقائعها. حتى هذه اللحظة وقد ترك الأستاذ مواقعه يمتلك أدق المعلومات، لم يلجأ لإثارة الصحافة الموضوعية، كانت مدرسة الأهرام وستظل مدينة لمحمد حسنين هيكل، إنه وضع أقدام الصحافة المصرية على الطريق الصحيح. عندما تذكر هيكل فإننا نذكر القيم الرفيعة والصراحة الموضوعية والاتزان والصدق مرة أخرى أمر صعب بل وعسير أن تكتب عن أستاذ ومعلم وصديق ثم أنه أمر بالغ الأهمية أن تكتب عن شخصية فى وزن محمد حسنين هيكل. دمت وسلمت لنا طالما كان هناك قيم ومبادئ رفيعة ومُثل عليا. دمت وسلمت يا صاحب القلم الرشيد الذى لم ينضب أبدًا وهل ينضب النيل أو تجف مياهه؟

يوسف إدريس

فى صيف عام ١٩٦٩ سألت نفسى سؤالاً فى غاية الخطورة والأهمية: من هو رئيس التحرير الذى يستطيع أن يحمينى من الرقابة وتعسفها؟ ولم أتردد فى الإجابة عندما قلت لنفسى هيكل! واستقر رأيى على الاتصال به وعبر التليفون وقلت له أذكر: بدون مقدمات يا

أستاذ هيكل أنا عاوز أشتغل فى الأهرام فقال لى بسرعة وحسم وكأنه اتخذ قرارًا: خلاص اعتبر نفسك بتشتغل فى الأهرام ثم اتفق معى بعد ذلك على المرتب وأنصفنى، ويسترسل يوسف إدريس قائلا: لمست فى سنوات تعاملى مع هيكل فى الفترة التى كان فيها رئيسًا لتحرير الأهرام حتى خروجه فى عام ١٩٧٤ أنه أرسى مبادئ للتعامل مريحة جدًا للكاتب.. مرة طلب تغيير كلمة قلت له: خلاص يا أستاذ هيكل غيرها فقال لى بدمائته المعهودة: لا... أنا هابعتلك المقال وأنت تتصرف فى الكلمة بمعرفتك يا دكتور.

كان الأستاذ هيكل يحترم الصحفى ويحترم الكلمة..

obeikandl.com

استئذان فى الانصراف

رجاء ودعاء.. وتقرير ختامى

محمد حسنين هيكل

لقد كان يرد على بالى منذ سنوات أن الوقت يقترب من لحظة يمكن فيها لمحارب قديم أن يستأذن فى الانصراف، وظنى أن هذه اللحظة حل موعدها بالنسبة لى، ففى يوم من أيام هذا الشهر (سبتمبر ٢٠٠٣) استوفيت عامى الثمانين وذلك قول شهادة الميلاد وهو دقيق - يومئ بحمد الله إلى عمر طويل مديد - لكن هناك مع ذلك قولاً آخر أكثر صوابًا هو حساب زمان العمل على مساحة العمر، والحقيقة أنه فى حالتى تواصل دون انقطاع لأكثر من ستين سنة (قرابة اثنتين وستين) لأن تجربتى معه بدأت بالتحديد يوم ٨ فبراير ١٩٤٢ حين رأى أستاذنا فى مادة «جمع الأخبار» أن يعرض على أربعة من تلاميذه - (تكرمت المقادير وكنت أحدهم) - فرصة التدريب العملى تحت إشرافه فى جريدة الإجيبشيان جازيت وهو يومها مدير تحريرها، وهى وقتها - وبسبب ظروف الحرب وزحام الجيوش أوسع الجرائد الصادرة فى مصر انتشارًا (رغم لغتها الإنجليزية).

وكانت فكرة هذا الأستاذ وهو «سكوت واطسن» - أن التدريب العملى يعطى تلاميذه إمكانية الجمع بين الدراسة والممارسة وذلك تأهيل ناجز ونافع. وكان الرجل خبيرًا عارفًا فقد كان قبل التدريس مراسلاً صحفيًا غطى الحرب الأهلية فى أسبانيا (١٩٣٦ - ١٩٣٩) وفى تلك المهمة زامل أسماء علت ولمعت فى آفاق النجوم (من طراز «أرنست همنجواى» و«جورج أورويل» و«آرثر كوستلر» و«أندريه مالرو» وغيرهم) ولم نكن وقتها ندرك ما فيه الكفاية عن هؤلاء الرجال ولا عن المعركة الإنسانية الكبرى التى نبهوا العالم إليها خبرًا ورأيًا لكن شخصية أستاذنا وما تميزت به من الحماسة المشبوبة بالنار - تكفلت بتعويض النقص فى معارفنا حتى أتيح لنا فيما بعد أن نستوعب تلك الرابطة الدقيقة العميقة بين الحرف والموقف.

وعلى أية حال فإنه من ٨ فبراير ١٩٤٢ - وحتى سبتمبر ٢٠٠٣ - مشت الدراسة والممارسة بسرعة ومسافة فلكية باعتبار متغيرات العصور والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وكان تقديرى أن أى حياة - عمرًا وعملاً - لها فترة صلاحية بدنية وعقلية وأنه من الصواب أن يقر كل إنسان بهذه الحقيقة ويعطيها بالحس - قبل النص - واجبها واحترامها. ثم إنه من اللائق أن يجىء مثل هذا الإقرار قبولاً ورضا وليس إكراهًا وقسرًا كما يستحسن أن

يتوافق مع أوانه فلا ينتظر المعنى به حتى تتطوع مصارحة مخلصة أو تدارى مجاملة مشفقة لأن انتظار المصارحة مؤلم وغطاء المجاملة مهين.

وكذلك حاولت من سنوات أن أنبه نفسى - بين وقت وآخر - إلى مزالق الانتظار وضمن ما فعلت أننى وضعت حدودًا لما أكتب وبأفضلية أن يتساءل الناس «لماذا لا يكتب هذا الرجل - أكثر» بدلاً من أن يكون سؤالهم «لماذا يكتب هذا الرجل - أصلاً» وعلى نفس المنوال فإن ما يساورنى الآن يتلخص فى أفضلية أن يتساءل الناس «لماذا يستأذن هذا الرجل فى الانصراف متعجلاً - بدلاً من أن يكون سؤالهم «لماذا يتلكأ هذا الرجل متثاقلاً».

وللحق - وذلك أعترف بالفضل واعتزاز بأصحابه - فإن كثيرين تكرموا بالفضل واعتزاز بأصحابه - فإن كثيرين تكرموا بجهدهم فى تحويلى عما رأوه اتجاهى راغبين إقناعى بأنى مازلت - جسدًا وفكرًا - قادرًا على الاستمرار مع إشارات عطوفة إلى أنه ليس من حق محارب أن يلقى سلاحه مهما كانت الأسباب ولا من حق كاتب أن يتخلى عن قلمه مادام استطاع، وكان جوابى - مقدرًا وليس معاندًا - أن عدد السنين حقيقة حساب ودوران أى عجلة طول الوقت طاقة مستنفذة - مؤثرة على صلب معدنها ذاته ولو تعطل الناس مع حاصل الجمع أو تمنوا لو تتحمل المعادن إلى الأبد فذلك ليس من شأنه إلغاء قواعد الحساب أو تعطيل قوانين إجهاد المواد واستهلاكها.

* * *

ومن باب الدقة - فإن هاجس الانصراف - حتى بدون استئذان - ومض لأول مرة فى خواطرى مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فى غرفة نوم «جمال عبدالناصر» نفسه وكان ذلك الصديق الكبير أمامى على فراش نومه وقد تحول فى دقائق إلى فراش موته.

ولم يكن سبب ما لمع برقًا - فى خواطرى مجرد التفجع والأسى - وكان هناك منه كثير - لكن السبب أننى وقد أدركت هول ما جرى بعد فترة من العجز عن التصديق - تلفت حولى ولمحت - أو خيل إلىَّ أننى لمحت - ما أثار عندى ظنونًا غامضة.

كنا فى غرفة النوم - أو الموت - سبعة رجال بالعدد من حول جثمان الراحل الكبير الذى تقدم نحوه كبير أطبائه وسحب الملاءة على وجهه فى حركة بدت وكأنها فعل رمزى يقطع بالنهاية - مهما كان تصديقها.

وتردد الكلام همسًا فى الغرفة عن الإجراءات والترتيبات لهذه الليلة الحزينة وما بعدها ولمحت فى عيون البعض تعبيرات أو إشارات توحى - ربما - بنذر غير محددة فى أجواء هذه اللحظة لكنها بعد مفاجأة الأحزان قد تصبح خطيرة!

ومن الإنصاف أن ما لمحته فى العيون والإيحاءات لم يكن ظاهرًا بوسواس طمع فى إرث سلطة أو علو موقع بل لعل «العام» - أو ما يبدو عامًا - بدا طاغيًا على «الخاص» - أو ما يبدو

خاصًا - لأن المنطق الظاهر كان شدة الحرص على الرجل الكبير الراحل والعزم على تكملة مسيرته كهدف مقدس يتسابق الجميع عليها - وفاء بأحقية يستشعرها كل منهم - ويرى نفسه أهلاً لها بمسئولية وظيفة أو أقرب اتصال لكن البشر هم البشر وفى أعماق نفوسهم فإن شدة الحرص والتفكير بأفعال التفضيل تحرض أصحابها وتدفعهم إلى سباق يعتقد كل منهم - فيه - أنه الأجدر والأولى - وهنا موضع الالتباس وربما الاشتباك.

* * *

والواقع أن طرفات العيون وإيحاءاتها مما خيل إلىَّ أننى لمحته راحت تفصح عن نفسها أكثر - حين نزلنا صالون بيت «جمال عبدالناصر» نستكمل كلامنا تاركين الراحل الكبير لأسرته تحيط فراشه - فى وداع أخير.

وفى صالون الدور الأول من البيت انضم إلينا - نحن السبعة الذين وقفنا حوله لحظة النهاية - تسعة أو عشرة رجال على الأكثر فى يدهم مفاتيح السلطة والقرار فى البلد. واستؤنف الكلام عن الإجراءات والترتيبات - وعن غد وبعد غد - وما يجرى ويكون وراحت وساوسى تنتبه مهمومًا بأن ما أرى وأسمع قد يكون نذير احتكاك قادم حتى إن حاول البعض تفاديه أو كبته حتى لا يأخذ وزر الفتنة عن نفسه - أو على الأقل كى لا يكون بادئًا بها فى ظرف لا يتحمل المجازفة.

وخطر ببالى أن صداقتى الحميمة لجمال عبدالناصر وحماستى لمبادئ مشروعه - مرتبطة - على نحو ما - بثقة مباشرة فيه والآن وقد غاب فإن علىَّ أن أراجع وبحزم. وبدا لى دون ظل من شك أننى لا أريد أن أكون طرفًا فى صراع فالسلطة من البداية ليست حلمى ولا بين مطالبى ومع احترامى لبعض من أرى حولى وعلاقة ود بينى وبين معظمهم - فإن النقطة الحرجة فى الموقف أن درجة قربى من «جمال عبدالناصر» لا تسمح بحياد فضلاً عن أن الحياد قرب مصائر الأوطان هرب أو تهرب ومن ناحية أخرى فلم يكن سرًا أيامها أن علاقاتى ببعض أطراف السلطة مشدودة - وخلافاتى مع الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى متوترة - وحساسيتى من تصرفات أجهزة الأمن والتأمين - كما هى فى كل العصور - جزءًا من التكوين على تخوم مهنته وتلك أمور تترتب عليها نتائج فى أجواء صراع على السلطة لأن الاستقطاب عندها يكون حادًا وعنيفًا - يفرض: إما انحيازًا غير مقنع إلى طرف - أو عداء لا مبرر له مع طرف آخر وعليه فأمامى أحد موقفين: إما الانصراف فور تشييع الراحل الكبير إلى مرقده الأخير - وإما الانسياق إلى صراع لا أريده بوسائل لا أملكها - ولا أريد امتلاكها.

* * *

وغداة تشييع الجثمان بعثت لرئيس الجمهورية بالنيابة - «أنور السادات» - كتاب استقالتى من الوزارة وكانت تلك خطوة أولى على طريق الانصراف (حتى من الأهرام) وعندما تقابلنا فى

المساء (من السابعة إلى الثالثة بعد منتصف الليل) - فتح لى «أنور السادات» قلبه بغير تحفظات صريحًا مع نفسه ومع الحقيقة ومع الظروف والملابسات (ولا أزيد).. وخرجت من قصر العروبة أستقبل نسمات فجر (٣ أكتوبر ١٩٧٠) - شبه مقتنع بأنه ليس وقت الانصراف من الساحة بعد - مستأذنًا أو بغير استئذان (فقد وافق الرئيس المرشح «أنور السادات» على ما طلبت بشأن الوزارة وكان يعرف قبل غيره أنها تكليف مؤقت لمهمة معينة - ولأجل محدد - سنة لا تزيد - فى ظرف رآه «جمال عبدالناصر» مهيأ لاختراق سياسى يتوازى مع الذروة فى حرب الاستنزاف -، وعليه فقد وافق «أنور السادات» على نص استقالتى وكتب بخط يده ردًا بالغ الرقة واللطف عليه لكنه اشترط بقائى فى مجلس وزرائه إلى ما بعد بعد الاستفتاء على رئاسته حتى لا يقول الناس «إن أقرب أصدقاء جمال عبدالناصر لم يطق الصبر يومًا عليه» - وكان الرجل فى ذلك سمحًا - محبًا ومقبلاً). ولم يطل الحديث بيننا عن الأهرام - فقد كان قوله الفصل «إن ذلك هو المستحيل ذاته لأن الأوضاع كما أرى والاحتمالات كما أقدر ثم إن البلد فى حالة حرب - هى بضروراتها أكبر من موقف أى رجل ومن رؤيته لدوره ومن آرائه واجتهاداته!

وكنت وقتها فى السابعة والأربعين.

* * *

ومرت سنوات عصيبة تفجر فيها صراع مراكز القوى (وقد كان مثل عواصف الخماسين ثارت أوائل صيف ثم صرفت) وتعقدت الصلات مع الاتحاد السوفيتى (فقد استحكم التوتر - وكان يمكن تفاديه) وتشابكت العلاقات مع الولايات المتحدة (وكان متاحًا إدارتها باقتدار يستغنى عن «الرهان») - وكان الأهم من ذلك كله أن شمس أكتوبر ١٩٧٣ طلعت أخيرًا وعلت وسطعت!

وفى تلك الظروف وقفت بكل جوارحى إلى جوار «أنور السادات» وليس فى سمعى غير النداء الغلاب للمعركة محاولاً - ومدعوًا - إلى خدمة التخطيط الإعلامى لها والتحضير السياسى قبلها وأثناءها وبعدها وبلغ اعتزازى مداه حين عهد إلىَّ «أنور السادات» بكتابة التوجه الاستراتيجى الصادر عنه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية - إلى القائد العام المشير «أحمد إسماعيل على» - يبلغه رسميًا ومعه هيئة أركان الحرب بالمطلب الاستراتيجى المراد تحقيقه بقوة السلاح ابتداء من الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ومرت الأيام والساعات مشحونة وفى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - انطلق الشباب والرجال على جسور العبور.

* * *

كان التوجيه الاستراتيجى من صفحتين اثنتين بدأ بتحليل الوضع فى المنطقة مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب ووجود أراض عربية محتلة، وضغوط تعبئة عامة وكاملة للموارد والبشر بلغت مداها، ثم انتقل إلى عرض للظروف الدولية والإقليمية وما تسمح به وما لا

تسمح ثم ينتقل التوجيه مباشرة إلى تحديد الهدف الذى كلفت القوات المسلحة بتحقيقه وهو:

كسر نظرية «الأمن الإسرائيلى» التى اعتمدت عليها الدولة الصهيونية منذ قيامها وتمكنها من الاعتماد على تفوق عسكرى تعتبره رادعًا فى حد ذاته وأنه مع كسر نظرية «الأمن الإسرائيلى» بفعل عمل عسكرى مسلح لديه الحافز والوسائل مع الخبرة والعلم - يتحقق ميزان قوة مختلف يكون مدخلاً إلى صراع الاستناد إليه فى مواصلة تحرير الأراضى العربية المحتلة، والعودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وفق شرعية قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثم ينتقل التوجيه الاستراتيجى فى فقرة تالية - إلى تأكيد ثقة القائد الاستراتيجى فى فقرة تالية - إلى تأكيد ثقة القائد الأعلى للقوات المسلحة والتى سبق له اعتمادها ووضع توقيعه عليها - تاركًا لقيادة القوات حرية التصرف الميدانى مخولة بكل الصلاحيات التى تكفل لها إدارة العمليات بأعلى كفاءة.

* * *

وكانت هناك - يوم صدور التوجيه الاستراتيجى ثلاث خطط محددة:

* أولاها: الخطة جرانيت (١) وهدفها عبور قناة السويس بقوة خمس فرق من المشاة والمدرعات تعمل تشكيلاتها تحت إمرة ثلاثة من قواد الجيوش يختص كل منهم بمنطقة على الخط الطويل الممتد من بورسعيد إلى السويس والمهمة للثلاثة عبور قناة السويس بقوة السلاح والتمسك بثلاثة رؤوس كبارى عرضها عشرة كيلومترات على الأقل كى تظل فى حماية حائط الصواريخ حتى تسيطر على رؤوس الكبارى التى تبدأ منها الطرق الرئيسية الثلاثة: الجنوبى والأوسط والساحلى.

* والخطة الثانية: هى جرانيت (٢) وهدفها التقدم بعد إتمام السيطرة على رؤوس الكبارى فى ظرف ثلاثة أيام إلى احتلال مضايق سيناء والسيطرة عليها (بالذات مضيق الجدى) والتمسك بها تحت أى ظرف لأن ذلك يطرد القوات الإسرائيلية إلى مناطق مكشوفة تمامًا وفى الغالب يفرض عليها التراجع إلى خط «آم كتاف» على الحدود بين مصر وفلسطين.

* وأما الخطة الثالثة وقد أطلق عليها الوصف الرمزى (الخطة ٢٠٠٠) فهى مجهزة لاحتمال قيام القوات الإسرائيلية الخاصة باختراق قناة السويس فى اتجاه معاكس (من الشرق إلى الغرب) بقصد النفاذ وراء الجيوش المصرية الثلاثة والقيام بعمليات «كوماندوز» لمهاجمة وتدمير لمهاجمة وتدمير أو شل فاعلية قواعد الصواريخ من طراز سام (٢) وسام (٦) وحرمان قوات العبور من حمايتها.

ومن الغريب أن تفاصيل هذه الخطة تشير بالتحديد لمنطقة «الدفرسوار» والخطة تعهد إلى احتياطى القيادة العامة وهو من فرقتان من المشاة الميكانيكية متحركة تظل شرقى القناة، ولا تشارك فى العبور لتكون لها حرية الحركة فى أى لحظة إزاء أى مفاجأة.

(وهذه الخطة كانت وراءها قصة تقارب الخيال ولعلها تستحق أن تحكى ذات يوم بتفاصيلها وأبطالها).

وقد تم وضع الخطط الثلاث قبل رحيل جمال عبدالناصر وصدَّق بتوقيعه على أولاها ثم وقَّع خلفه «أنور السادات» على جرانيت (٢) والخطة (٢٠٠٠) عندما قدمهما إليه الفريق محمد فوزى وزير الدفاع وقتها فى شهر مارس ١٩٧١.

ومن الإنصاف أن يقال: إن هذه الخطط وبالذات جرانيت (١) و(٢) لحقت بها زيادات وتعديلات فى السنوات ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وأن هذه الزيادات والتعديلات رفعت مستواها ودعمتها بخبرات مستجدة وقفزات كبيرة بتكنولوجيا السلاح، خصوصًا فى استخدامات الصواريخ، والفضل عائد إلى الرجال الذين تولوا وزارة الدفاع فى تلك السنوات ورؤساء أركان الحرب وقادة الأسلحة والتشكيلات مما أضاف إلى فكرة الخطة وتفاصيلها، وغيرت أحيانًا أسماءها وجعلتها عالمة بارزة فى التاريخ العسكرى.

* * *

وليس هناك أدنى شك أن الساعات المجيدة من الثانية بعد الظهر إلى السابعة مساء حققت الهدف الاستراتيجى المطلوب فقد كانت الدبابات السورية تندفع بقوة عبر الجولان نحو بحيرة طبرية، كما كانت جسور العبور على الجبهة المصرية مشهد عز فى التاريخ العربى المعاصر

ولعشرة أيام متواصلة كانت القوات العربية على الجهتين تعطى بجود وسخاء أفضل ما عندها كفاءة وشجاعة ودمًا - وبالفعل تغيرت الموازين!

* * *

وطوال أيام الحرب من ٦ وحتى ٢٠ أكتوبر كنت مع الرئيس «السادات» كل مساء وحتى قرب منتصف الليل فى قصر الطاهرة وكان يقيم فيه أيامها ومعه مكتب اتصال يحتل «بدروم» الدور الغاطس تحت الأرض.

وكتبت له خطابه الذى ألقاه فى مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وعندما عاد بعد إلقائه اتصلت به من الأهرام أبلغه بما أعلنته رئيسة وزراء إسرائيل من أن جيش الدفاع (الإسرائيلى) يواصل عملياته ويتقدم غرب القناة (وكانت تلك أول أنباء عن الثغرة) وطلب أن أنتظره على التليفون دقيقة يتصل فيها بالمشير «أحمد إسماعيل» وعاد إلىَّ ومعه طمأنينة لم أحسبها كافية، وطلب إلىّ أن أتصل بنفسى بـ «أحمد إسماعيل» وأسمع منه وفعلت - ومرة أخرى عاودنى نفس الشعور.

وفى يوم ١٧ أكتوبر حضرت معه لقاء واحدًا ضمن ثلاثة لقاءات أجراها مع رئيس الوزراء السوفيتى «إليكس كوسيجن» وكان قد جاء فى زيارة سرية للقاهرة ولم يكن ما سمعته مشجعًا.

ومساء ٢٠ يناير ظهر الخلاف بيننا علنيًا فى موضوع قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨

فقد أبديت تحفظات عليه وفى حضور المهندس «سيد مرعى» والسيد «حافظ إسماعيل والدكتور «أشرف مروان».

وطرحت تعديلات على نص القرار - لم يقبل بها.

وطرحت أهمية التشاور مع سوريا قبل قبول القرار وكان رأيى أن السوفييت سوف يقومون بإخطارهم وعلقت بأنهم شركاء فى الحرب وليسوا شركاء السوفييت - ولم يقتنع.

ورجوته كخط دفاع مأمون أن ينتظر حتى يجىء المراقبون الدوليون لضبط خطوط وقف إطلاق النار خصوصًا، أن فريقًا منهم جاهز فى «قبرص» ووصوله إلى هنا مسألة ساعات مع تذكر تجربة أن الإسرائيليين لن يحترموا قرارًا من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بل سوف يستغلونه إلى أبعد مدى يستطيعون الوصول إليه.

ورد علىّ أمام الجميع: «بأن لديه تعهدًا أمريكيًا مكتوبًا بتوقيع «نيكسون» وهذا فى نوعه أنفع وأجدى ألف مرة من أمم متحدة لا تحل ولا تربط».

وقلت ما مؤداه: «إننى مشاركًا لسنوات طويلة فى اتصالات ومحادثات مع إدارات أمريكية متعاقبة منذ سبتمبر ١٩٥٢، وبالتالى فقد خبرت مراوغات السياسة الأمريكية وتعلمت أن أسمع - ثم أبحث - ثم أشك، ثم أكتشف أن الكلام فى الخطاب الأمريكى شىء والفعل نقيضه إذا لم يحاذر من يفهم الأمر!

ورد بما ملخصه:

«أن الاتصالات هذه المرة على مستوى آخر - غير مسبوق! - فهى بينه وبين الرئيس «نيكسون» (رئيس الولايات المتحدة وقتها) وهى تحتوى على تعهدات مكتوبة موقعة بإمضاء رئيس أكبر وأقوى دولة فى العالم».

وأضاف مؤكدًا: «إن الاتصالات هذه المرة تختلف فى كل شىء عن كل ما سبقها».

(ولم أكن أعرف شيئًا عن هذه الاتصالات حتى عثرت على نصوصها فى واشنطن بعد خمس عشرة سنة)!

* * *

وعدت مرة أخرى عارفًا أننى أضغط على الرجل إلى درجة تقارب الإلحاح. فأشرت إلى سابق تجارب إسرائيل مع العرب فى استغلالها قرارات وقف إطلاق النار بعد صدورها متجاهلة نداءات دولية وحجج واتهامات توجه إليهم بالغش والتدليس، ولكنها تظل متمسكة بما خطفته أو نشلته فى حماية قرار دولى أطاعه العرب وأصرت هى على عصيانه. ورد الرئيس «السادات» بلهجة واثقة: «اطمئن، قلت لك هذه المرة مختلفة لأن رئيس الولايات المتحدة بنفسه يدير الأزمة. وقد كتب إلىّ بما يبدد شكوكك وشكوك غيرك يبلغنى أن طائرات الاستطلاع من طراز «يوتو» التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية سوف تحلق فوق خطوط القتال طوال

اليوم حتى تصور المواقع على الجانبين، وتكشف وتحدد أى الطرفين يغش وأيهما يلتزم. وإذن فإسرائيل لا تستطيع التلاعب، وإذا حاولت فهناك لأول مرة من يستطيع أن يشكمها ويضعها فى مكانها فى الصندوق!».

وواصلت الجدل معه شاعرًا أنها الفرصة الأخيرة.

- شرحت له مخاوفى من احتمال انفراط عمل عربى مشترك وصل إلى درجة من التبلثة يمكن البناء عليها لإعادة بناء نظام عربى قادر يجعل الأمة بالفعل كما قال هو قبل أيام «القوة السادسة فى العالم». ورد وفى صوته نبرة صدق: «بأنه لابد أن أعرف أنه يختلف عن جمال عبدالناصر فهو لا يريد إقامة إمبراطورية، ومطلبه أن يستريح هو ويستريح الناس من عناء الحروب ليبدءوا عهدًا من الرخاء يراه مقبلاً».

ومع أن ذلك الخلط بين عمل عربى مشترك ومطلب إمبراطورى مصرى - ردعنى فقد مضيت أجادل «بأننا مازلنا وسط حرب لم تنته بعد». ووجه نظره إلى قائلاً وهو يضحك بطريته الشهيرة ما نصه: «سجل عندك - هذه آخر الحروب».

ثم استطرد بما مؤداه أننى مازلت أتكلم على «قديمه» ولم أستوعب بعد أنها «حاجة» جديدة.

ونزل على وجوم والغريب فى الأمر أننى كنت مازلت قادرًا على فهم جزء من مشاعره:

- كان عبء قرار الحرب عليه ثقيلاً.

- وكانت أيام القتال بالنسبة له شاغلاً ملحًا.

- ثم إن الرجل فى النهاية سمع منى كل ما قلته دون أن يعلو صوته كما فعل مثلاً مع السيد «حافظ إسماعيل» الذى حاول لفت نظره إلى خشيته من أن العسكريون قد نقلوا إليه أخبارًا متشائمة ورد عليه الرئيس «السادات» بعنف أحرج الرجل المهذب والمنضبط.

* * *

وفوق ذلك فقد انهمرت على الرئيس السادات فى تلك الفترة رسائل ثلاث من ملوك المنطقة وكأنها تعزز تعهدات «نيكسون».

وكنت رأيت بعض الرسائل الواردة إليه من الملوك الثلاثة واستأذنته فى صور منها . وإذن:

● رسائل من «محمد رضا بهلوى» شاه إيران، وفى إحداها يقول: «إن ما تحقق فى ميدان القتال يكفى وأن التمادى بعد ذلك خطر وأنه فى محادثة تليفونية مع الرئيس «نيكسون» فهم منه أن أمريكا لن تسمح بانتصار عربى بالسلاح السوفيتى لأن تلك مسألة تتصل بالاستراتيجية العالمية وإدارة الحرب الباردة.

ثم يقول الشاه: «إن أى انتصار كبير على فرض إمكان تحقيقه يمكن أن يكون دافعًا إلى مطالب سخية يصعب الوفاء بها لأن شهية «الدهماء» Rif - Raf حسب وصفه سوف تطالب

بمكاسب لا تقابلها موارد وذلك أقرب طريق إلى القلاقل الداخلية - وحتى إلى العصيان والثورة!

* رسائل من «الحسن الثانى» ملك المغرب وفى إحداها يقول الملك «إن معلوماته تؤكد له أن «الجماعة» فى تل أبيب (يقصد القيادة الإسرائيلية) تعلموا درسًا، وأنه يعرف عن يقين وعن طريق «الحزب الملكى» من المهاجرين واليهود المغاربة من رعاياه وبعضهم فى مواقع السلطة - أنهم فى إسرائيل جاهزون لسلام حقيقى على أساس انسحاب إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

* ورسائل معظمها شفوى من «فيصل بن عبدالعزيز» ملك السعودية يحملها إليه السيد «كمال أدهم» (مدير مخابراته وأهم مستشاريه) - لكن الملك فى رسائله يلمح ولا يصرح وهو فى كل رسالة خصوصًا إذا كانت مكتوبة «يترك القرار لحكمة الرئيس واثقًا فى حكمته وحسن تدبيره».

وكان قصارى ما أنصح به الملك «فيصل» عن فكره هو استشهاده بالآية الكريمة التى تقول: ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ وقد وصلت هذه الرسالة فى يوم وصول «هنرى كيسنجر» نفسه إلى القاهرة.

وكنت أستشعر مدى تأثير رسائل الملوك الثلاثة على الرئيس «السادات».

وفى نهاية ليلة طويلة وعصيبة خرجت من قصر الطاهرة شاعرًا بأننا على أبواب أزمة فى علاقتنا هى بالتأكيد الأعمق.

* * *

وعندما وصل «هنرى كيسنجر» إلى القاهرة أول مرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ وطلب ان يقابلنى حاولت أن أعتذر بواسطة السفير «أشرف غربال» وهو وقتها المستشار الصحفى لرئيس الجمهورية، خصوصًا بعد أن قرأت نص مشروع النقاط الست التى عرضها على الرئيس «السادات» ونالت موافقته فى لقائهما الأول وبالفعل اعتذرت عن غداء أقامه له السيد «حافظ إسماعيل» (مستشار الرئيس للأمن القومى وقتها) - فى نادى التحرير لكن السفير «أشرف غربال» عاد إلىّ بعد قليل يبلغنى أن الرئيس «السادات» يطلب منى أن أقابل «كيسنجر» واتصلت بالرئيس ولكنه كان قاطعًا «لأننا فى هذه اللحظة يجب أن نكون صفًا واحدًا وكلمة واحدة».

وحضرت بالفعل حفل عشاء فى بيت الصديق العزيز الراحل «إسماعيل فهمى» (وزير الخارجية وقتها) وكان العشاء تكريمًا لـ«كيسنجر» واتفقنا على أن يغادر وزير الخارجية الأمريكية حفل العشاء فى الساعة العاشرة وألحق به بعد ربع ساعة إلى جناحه فى الدور الثانى عشر من فندق هيلتون النيل حيث يقيم والوفد المرافق له وجلسنا لحديث طويل دام ساعتين ونصف الساعة.

وصباح اليوم التالى اتصلت بالرئيس «السادات» وذهبت إليه فى الساعة الحادية عشرة صباحًا وكان لا يزال فى سريره بعد حمام ساخن وهو بعد الحمام يرتدى «البُرنس» الأبيض

وفوقه غطاء أبيض مطرز باللون نفسه.

وحاولت أن أروى له من أوراق كتبتها تفصيل ما دار بين «كيسنجر» وبينى وأهمها مخاوفى من أن مشروعه لحل الأزمة خطير (خطوة بعد خطوة - والبلاء العربية المعنية واحدة بعد واحدة - وأية مفاوضات لابد أن تجرى تحت إشراف أمريكى لا دور فيها للاتحاد السوفيتى ولا لأوروبا إلا عندما يحل دور المراسم والتشريفات) - وأبديت أن «كيسنجر» نفسه يصعب الاعتماد عليه لأنه بالضرورة منحاز وانحيازه طائفى وفكرى وسياسى محكوم بصراع الحرب الباردة وليس بسلام عادل فى صراع الشرق الأوسط.

وكان رد الرئيس «السادات» أن «كيسنجر» هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن ينجز المهمة فهو الساحر الذى أنهى حرب فيتنام وفتح باب الصين والذى لا يتفاوض حتى فى الاتحاد السوفيتى إلا مع الزعيم «ليونيد بريجنيف» ولا أحد غيره». ثم إن كون «كيسنجر» يهوديًا يجعله مهيأ للضغط على إسرائيل إذا اقتنع وهو (أى الرئيس السادات) واثق من قدرته على إقناعه وفى ذهنه تصور كامل لما ينوى أن يعرضه عليه. (ولم يدخل فى التفاصيل).

وخرجت من قصر الطاهرة يومها شاعرًا بأنها نهاية النهاية وعلىّ أن أحدد موقفى.

وكتبت مجموعة مقالات كنت أعرف مسبقًا بأنها لن ترضيه (وقد صدرت فيما بعد على شكل كتاب بعنوان «مفترق الطرق»).

وكانت بالفعل - مفترق طرق - أقولها بشىء من الحزن مازال معى حتى الآن يقينًا بأن فرصة لا مثيل لها تضيع وهى لا تلحق به مظنة الخيانة، (كما يرى البعض) لكنها تكشف عن أن الرجل تعامل مع المجهول مراهنًا على تصوراته الخاصة فى ظروف لا تحتملها الحقائق يومها ولا التقويم الموضوعى للمواقف.

وكانت مخاوفى غالبة.

* * *

وفى الوقت نفسه فقد داخلنى إحساس قوى بأن هذه التوجهات الجديدة تضع «شرعية أكتوبر» على طريق صدام مع «شرعية يوليو» ومع أن «يوليو» كانت فى حاجة إلى مراجعة فإن الصدام يعصب اعتباره مراجعة وقد قلت ذلك بنفسى للرئيس «السادات» عندما شاء بسماحته أن يعاود الاتصال بى، وفعل ذلك فجأة صباح يوم فى أكتوبر ١٩٧٤ بعد قطيعة تسعة شهور وبعد أسابيع وصل إلى حد أن عرض علىّ منصب نائب رئيس الوزراء فى وزارة السيد «ممدوح سالم» وكذلك قلت بنفسى للسيد «ممدوح سالم» فى مكتبه فى وزارة الداخلية - ما مؤداه: إننى أرى أمامى شرعيتين متصادمتين دون أن أقتنع بمرور أو سبب وكنت أتصور أنه يمكن البناء على الإيجابى لشرعية سابقة يضاف إلى منجزات شرعية لاحقة، وذلك يصحح ويرفع ولا ينقص أو يزيح، وإنه إذا كان هناك تصادم بالفعل بين شرعيتين فإن اختيارى معروف

وموقعى محدد، كانت شرعية أكتوبر تملك انتصارًا لا شك فيه ولكنها فى الوقت نفسه قادرة على الاستناد إلى ما لا يقبل الجدل من شرعية يوليو (الثورة - تأمين قناة السويس - بناء السد العالى - مشروعات التصنيع - الحقوق الاجتماعية للعمال والفلاحين، وهم أغلبية الشعب حتى بالعدد إلى جانب إخراج الاستعمار البريطانى والفرنسى من شرق العالم وغربه. وإيقاظ مشاعر أمة وتحريك إرادتها).

ولا أملك غير أن أقف وراء ما اقتنعت به - صوابًا كان أو خطأ - لأن الخلاف لم يكن مجرد تباين فى وجهات النظر وإنما كان «مفترق طرق» حقيقيًا ونهائيًا - لا دخل فيه لعامل ذاتى - لأن الرجل على المستوى الإنسانى كان شخصية جذابة ومثيرة.

وفى الحقيقة والواقع أن موضوع الخلاف بيننا صدر عن رؤى مغايرة أحيانًا متناقضة.

* * *

* كان اعتقادى - ولا يزال - أن أى إنجاز عسكرى عظيم يتحول إلى استعراض بطولى بالدم والنار - ما لم تستطع كفاءة السياسة تعزيز وتوظيف فعل السلاح ومن ناحيته فإن «أنور السادات» بحقه الرئاسى وشجاعته فى اتخاذ قرار القتال تصرف باعتقاد أن ما تحقق فى الميدان يعطيه فرصة مناورة أوسع ومع الولايات المتحد الأمريكية بالذات وفى حسابه أنها - تملك مفاتيح الحل أو ٩٩٪ من الأوراق كما أعلن أيامها.

* وكان خوفى - وإلى الآن - أن الأمة بكاملها وشعوب الدنيا حتى بمشاعرها - أضافت إلى تلك المعركة من مواردها وجهودها وأعصابها واهتمامها ما لا تسهل تعبئته مرة أخرى وعليه فإن الصمت «مستحيل» خصوصًا إذا جاء من رجل شاءت له الظروف أن يكون فى قلب الواقع - مشاركًا وليس متفرجًا - كل ما يهمه الحصول على خبر أو الانفراد بسبق!

* وكان الأصعب والأقسى شعور جازم وملح بأن طريقة إدارة العملية السياسية بعد المعركة العسكرية سوف تضبط أحوال المنطقة وتمسك بتوازناتها لخمسين سنة قادمة على الأقل لأن أطراف الصراع أعطوا قصاراهم ووصلوا إلى الحافة فإذا استطاع أحدهم فى لحظة حرجة دفع الآخرين إلى السفح - فقد سيطر على الساحة وأملى إرادته على المستقبل!

* وكان قلقى أن إدارة العملية السياسية بعد القتال سوف تكون معيارًا متوازنًا - سياسيًا وأخلاقيًا - لكرامة السياسة المصرية وتوازن خطها فليس يعقل أن يكون سلاح الحرب - بما تحقق من نصر - عالميًا (سوفيتيًا - أوربيًا) بنسبة ٩٩٪ ثم تسلم أوراق الحل السياسى بعده بنسبة ٩٩٪ إلى مشيئته أمريكية تتسيد وتستولى.

* وأخيرًا - كان جزعى أن نفس طريقة إدارة العملية السياسية خصوصًا إذا تنازلت إلى حل منفرد بين مصر وإسرائيل - سوف تؤدى إلى عواقب بعيدة المدى من النواحى الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربما يتحقق مطلب عزل مصر

فى حصن ركن معزول من شمال شرق أفريقيا - وتنفرد إسرائيل بالمشرق العربى - قوة رئيسية فى غرب آسيا وذلك هو المطلب البعيد المدى للفكرة الصهيونية وأصدقائها.

* * *

ومن الأمانة أن أذكر فى هذا الموضع أن «عبدالمنعم رياض» (شهيد مصر الشجاع) - ذلك الجندى المتميز الذى تولى الإشراف على رسم الإطار الأول لخطة أكتوبر ١٩٧٣ - رأى - ولعلها الرؤيا ومبكرًا جدًا - جوهر الحقائق السياسية الكامنة فى الأزمة - وأستوعب شروطها الواجبة ومازال صوته فى سمعى - ونحن نمشى بعد الظهر ذات يوم فى الغابات المحطة بقصر «زيدوفا» قرب موسكو - يقول ما مؤداه: «أن المعركة القادمة - مهما كانت حدود ميدان القتال - ليست معركة العودة إلى «سيناء» أو «الجولان» وإنما هى معركة المستقبل» ويضيف: «إنها ليست معركة فى المكان المحدود وإنما معركة فى الزمان غير المحدود».

وكان عبدالمنعم رياض «شبه ملهم فيما قال - ولمن شاء أن يستوثق كيف كان ذلك الجندى المستنير بعيد النظر - أن يقرأ الكتاب الأخير لـ«هنرى كيسنجر» وهو بكامله نصوص حرفية لتسجيلات صوتية للأحاديث التليفونية التى أجراها وزير الخارجية الأمريكية أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقيمة الكتاب أنه وثيقة أصلية سجلت فى الثانية واللحظة حتى بالنكات والشتائم - وهى تزيح الستار بالطول والعرض عن حقيقة ما جرى - وليس لدىَّ مجال شك فى أن هذه الوثيقة وما فيها مما سقط عنه حجاب السرية أخيرًا قبل أسابيع - هى الكلمة الأخيرة النهائية والحاسمة فى قضية السلاح والسياسة - أكتوبر ١٩٧٣.

على أنه من سوء الحظ أن «عبدالمنعم رياض» رحل قبل أن يجىء الظروف الذى تحسب له مبكرًا - دون أن يعيش ويتأكد من صدق ما رأى بالبصر والبصيرة من أمر تلك العلاقة بين السياسة والسلاح!

(وعلى الهامش فإن أى قارئ مدقق للكتاب الوثيقة سوف تلفت نظره محادثة تليفونية مسجلة بين وزير الخارجية «هنرى كيسنجر» ووزير الدفاع «جيمس شيلزنجر» دارت وفى الساعات الأولى التى تأكد فيها نجاح الهجوم المصرى والسورى (٦ أكتوبر ١٩٧٣) بأكثر مما كان متصورًا أو متوقعًا أو محسوبًا.

على صفحة ٢٩ من كتابه التسجيلى للأزمة يرد نص المحادثة التالية بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية وجيمس شيلزنجر وزير الدفاع.

يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ الساعة ٣,٤٥ بعد الظهر:

كيسنجر - تكلمت مع الرئيس الآن «صدمة الهجوم المصرى - السورى» عن ضرورة إمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه أيًا كان بدون أن يكتشف أحد حقيقة ما نقوم به.

شيلزنجر – لا أستطيع أن أضمن ذلك فى الظروف الراهنة. لأن الجميع متنبهون.

كيسنجر – ولكننا فعلنا ذلك سنة ٦٧ ولم يستطع أحد أن يكشف السر حتى الآن وعلى فرض أنهم عرفوا فذلك لا يهم لأن إسرائيل فى خطر.

شيلزنجر – هل أنت مستعد لاستعمال حاملات الطائرات؟!

كيسنجر – ليس هذه الساعة ولكن مجموعة الحاملات لديها الأمر بأن تتحرك نحو شرق البحر الأبيض.

ومع أنى عشت لأرى – وأختلف وأبتعد فقد ظلت تحكمنى فى هذا الموقف وغيره – وقبله وبعده – قاعدة لا تقبل التجاوز ملخصها أنه: «من حقى ومن حق غيرى أن نطرح آراءنا وندافع عنها، لكن الكلمة الأخيرة بالتأكيد ملك المسئول الشرعى المكلف بها. فإذا وصلت الخلافات إلى درجة لا تحتمل فليس أمام أى صاحب رأى إلا أن يقف ويرفع صوته ليسمع ويرفع يده ليبين مكانه».

وكذلك رفعت صوتى ورفعت يدى وتركت موقعى فى الأهرام دون أن يخطر ببالى هاجس الانصراف من الساحة، بل كان العكس هو الصحيح فقد وجدت نفسى أواصل الكتابة خارج مصر فى مواجهة حسبتها قدرًا مقدورًا، موضوعها دور السياسة بعد السلاح فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ – وكنت أقدر أننى سوف أتعرض لحملات جامحة.

وعاهدت نفسى من وقتها وإلى الآن أن لا أرد على أحد مهما كان القول. وأيًا كان القائل. وكثيرًا ما ذكرت نفسى – تلك الأيام وبعدها – بحكاية رواها إلى السير «انتونى ناتنج» وزير الدولة البريطانى الأسبق، الذى استقال من وزارة «أنتونى إيدن» إبان حرب السويس ١٩٥٦. احتجاجًا على تورط الرئيس «أنتونى إيدن» الذى خلف «تشرشل» على رئاسة المحافظين ورئاسة الوزارة – تورطه فى مؤامرة سرية للعدوان الثلاثى على مصر. شريكًا فيها لرئيس وزراء فرنسا «جيه موليه» ورئيس وزراء إسرائيل «دافيد بن جوريون»!

كان «ناتنج» عند أول الحكاية التى سمعتها منه – سياسيًا صاعدًا وعضوًا مستجدًا فى مجلس العموم، ورأى أن يذهب لمقابلة الزعيم البريطانى «ونستون تشرشل» وهو يعرفه صديقًا لوالده اللورد «ناتنج الكبير» وضيفًا على قلعة الأسرة فى إسكتلندا. وكان غرض النائب الشاب الصاعد أن يسمع من صديق الأسرة الأسطورى نصيحة تنفع مستقبله.

ورد «تشرشل» بأنه سوف يجيب بلغة الطير، عارفًا أن والده من هواة مراقبة الطيور. ثم تكلم السياسى المجرب العجوز:

«استغل كل طاقتك وإرادتك حتى تقوى جناحك ليحملك إلى الفضاء العالى. حيث تحلق النسور – هناك الحرية وهناك الخطر – إذا لم تستطع فلا تسمح لنفسك تحت أى ظرف بطلب الأمان فى قفص ببغاء تنطق برطانة يدربوك عليها (فى الحزب)، ثم يكون دورك أن

تكررها وتعيدها كلما مروا عليك، وطلبوا منك أن «ترقص وتغنى» حتى يراك السيد (زعيم الحزب) ورفاقه، وربما أبناءه أيضًا - وقد يصفقون لك، ويضحكون، ثم يتركوك حيث أنت ويذهبون ومعهم بسمة من تسلى وتلهى.

وفى حكاية «ناتنج» أن «تشرشل» نظر إليه فى عينه بعد أن أنهى «درسه»، ثم صاح فيه «نسر إذا استطعت - ببغاء أبدًا مهما تحملت!».

وأقر بأن تلك الحكاية التى رواها لى «أنتونى ناتنج» عادت من حافظتى إلى ذاكرتى فى مواجهة ما تعرضت له من حملات تلك السنوات من السبعينيات، ولعلها كانت مؤثرة على حين اخترت الصمت عزوفًا عن مشادات وجدتها إهدارًا للحبر بلا معنى، واستهلاكًا للورق دون جدوى!

واكتفيت بأن قلت كلمتى ومشيت، وخطاى على الأرض - لا فضاء النسر، ولا قفص الببغاء.

وكانت تلك مرحلة أخرى من العمر، وكنت وقتها فى الخمسين!

* * *

ولعل هذا الموضع من سياق هذا الحديث مناسب لعرض كشف حساب يتصل بجانب آخر من تلك المرحلة:

- عندما بدأت التدريب العلمى - مع الدراسة النظرية - رفيقًا لثلاثة من الزملاء غيرى فى جريدة «الإجيبشيان جازيت» - قررت إدارة التحرير أن تصرف لكل منا بدل انتقال قدره جنيه واحد كل أسبوع - أى أربعة جنيهات فى الشهر.

- وعندما عدت إلى الجازيت بعد الاشتراك فى تغطية معارك العلمين - بعين وطنية لحرب عالمية تجرى على تراب مصرى - تحول بدل الانتقال الأسبوعى إلى مرتب شهرى مقداره اثنا عشر جنيهًا فى الشهر ثم زاد إلى ثمانية عشر جنيهًا فى الشهر أوائل سنة ١٩٤٥.

- وعندما التحقت بالعمل فى «آخر ساعة» مع الأستاذ «محمد التابعى» كان المرتب الذى تحدد لى خمسة وثلاثين جنيهًا فى الشهر.

- وعندما انتقلت مع «آخر ساعة» إلى «أخبار اليوم» ١٩٤٦ - وقد أصبحت سكرتيرًا لتحريرها تحدد مرتبى بـ «خمسة وأربعين» جنيهًا فى الشهر.

- وعندما عملت مراسلاً متجولاً لأخبار اليوم مسئولاً عن تغطية الشرق الأوسط وتقلباته - وفيها قضية فلسطين - والحروب الأهلية فى إيران والبلقان والانقلابات السورية وعمليات العنف التى غطت وجه العالم العربى بالدم - عدت لأجد مرتبى مائة جنيه فى الشهر.

- وعندما أصبحت رئيسًا لتحرير «آخر ساعة» أواخر سنة ١٩٥١ جرى تعديل مرتبى ليصبح مائتى جنيه فى الشهر مع نسبة فى أرباح المجلة توازى ٤٪ مما يتحقق لها بعملى فيها.

- وفى مايو ١٩٥٢ أضيفت إلى عهدتى مهمة إدارة تحرير جريدة «أخبار اليوم» وأعلن

رسميًا عن رئاستى لتحرير «آخر ساعة» ووصل مرتبى إلى ٣٦٠ جنيهًا فى الشهر.

(فى نهاية ١١ سنة من العمل فى أخبار اليوم استحقت لى مكافأة نهاية خدمة ٧٤٤٢ جنيهًا مصريًا).

- وعندما عرض على أول عقد لرئاسة تحرير «الأهرام» سنة ١٩٥٦ سرى تنفيذه بعد عام - وضعت إمضائى عليه مقتنعًا (لأسباب ليس هذا أوانها) وكان العقد بمرتب قدره ستة آلاف جنيه فى السنة تضاف إليها حصة فى أرباحه مقدارها ٢.٢٥٪ إذا استطاع جهدى تعويض خسائر عشر سنوات سابقة.

* * *

ولم يكن «جمال عبدالناصر» متحمسًا لانتقالى إلى «الأهرام» بل كانت الأفضلية عنده أن أقبل رئاسة تحرير «الجمهورية» بأحقية أنها جريدة الثورة التى صدر امتيازها باسمه، ولم أتحمس للعمل فى جريدة ثورة، وإنما كانت حماستى لجريدة ثورة، وإنما كانت حماستى لجريدة طبيعية - لها أصحاب ولها قراء.

* * *

- وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية وضمنها ربط الحد الأعلى للمرتبات بخمسة آلاف جنيه سنويًا نقص مرتبى ألف جنيه فى السنة وذابت تلك النسبة المقررة لى فى أرباح «الأهرام» وكانت قد بدأت تعطى ما دعانى إلى توظيف حصتى منها فى شراء مجموعة أسهم فى الشركة المالكة للأهرام لكن قانون تنظيم الصحافة جعل من هذه الأسهم صكوكًا تذكارية - أتأملها الآن بعض المرات - وأتبسم!

- وعليه فإننى لمدة خدمة طالت فى «الأهرام» سبع عشرة سنة كنت أتقاضى خمسة آلاف جنيه مصرى فى السنة تحول إلى حساب كل شهر فى البنك الأهلى (الفرع الرئيسى) بما صافيه ٢٨٦ جنيهًا و٤٥٠ مليمًا (بعد الاستقطاعات القانونية وضريبة كسب العمل).

وكان ذلك المبلغ أجر خمس مسئوليات أقوم بها فى نفس الوقت: رئيس مجلس إدارة - رئيس تحرير - مخبر سياسى موثوق المصادر - كاتب مقال أسبوعى «بصراحة» - وأخيرًا مسئول عن مشروع تجديد الأهرام).

ومن باب استيفاء كشف الحساب فإن مقالى الأسبوعى «بصراحة» ترتبت على نشره فى الخارج حقوقًا أضافت إلى دخلى وكنت قد عهدت إلى إحدى وكالات الأنباء المصرية (وكالة أنباء الشرق الأوسط) بعقوده تاركًا لها متابعة التوزيع والتحصيل مقابل نسبة قدرها ٢٠٪ ولولا مدخول هذه الحقوق لما تيسر لى التوفيق بين المطالب والضرورات.

ويقتضى الإنصاف بيان أن مرتبى ظل يقيد لحسابى فى البنك الأهلى لأكثر من سنة بعد أن تركت خدمة الأهرام، ثم توقف التحويل حين أحلت إلى التقاعد (فبراير ١٩٧٥) بقرار من

الرئيس «السادات» الذى نفد صبره، وكانت تلك نهاية أى حساب لى فى خدمة «الأهرام».

(وقد اعتبرت أن مرتب تلك السنة التى وصلنى أجرها دون عمل - مكافأة لنهاية الخدمة وأغلقت دفاتر تلك المرحلة مستريحًا وراضيًا).

أسباب متعددة .. وسؤال عما بعد!

لعل هذا الموضع من سياق هذا الحديث مناسب لعرض كشف حساب يتصل بجانب آخر من تلك المرحلة:

- عندما بدأت التدريب العملى - مع الدراسة النظرية - رفيقًا لثلاثة من الزملاء غيرى فى جريدة «الإجيبشيان جازيت» - قررت إدارة التحرير أن تصرف لكل منا بدل انتقال قدره جنيه واحد كل أسبوع - أى أربعة جنيهات فى الشهر.

- وعندما عدت إلى الجازيت بعد الاشتراك فى تغطية معارك العلمين - بعين وطنية لحرب عالمية تجرى على تراب مصرى - تحول بدل الانتقال الأسبوعى إلى مرتب شهرى مقداره اثنا عشر جنيهًا فى الشهر ثم زاد إلى ثمانية عشر جنيهًا فى الشهر أوائل سنة ١٩٤٥.

- وعندما التحقت بالعمل فى «آخر ساعة» مع الأستاذ «محمد التابعى» كان المرتب الذى تحدد لى خمسة وثلاثين جنيهًا فى الشهر.

- وعندما انتقلت مع «آخر ساعة» إلى «أخبار اليوم» ١٩٤٦ - وقد أصبحت سكرتيرًا لتحريرها تحدد مرتبى بـ: خمسة وأربعين جنيهًا فى الشهر.

- وعندما عملت مراسلاً متجولاً لأخبار اليوم مسئولاً عن تغطية الشرق الأوسط وتقلباته - وفيها قضية فلسطين - والحروب الأهلية فى إيران والبلقان والانقلابات السورية وعمليات العنف التى غطت وجه العالم العربى بالدم - عدت لأجد مرتبى مائة جنيه فى الشهر.

- وعندما أصبحت رئيسًا لتحرير «آخر ساعة» أواخر سنة ١٩٥١ جرى تعديل مرتبى ليصبح مائتى جنيه فى الشهر مع نسبة فى أرباح المجلة توازى ٤٪ مما يتحقق لها بعملى فيها.

- وفى مايو ١٩٥٢ أضيفت إلى عهدتى مهمة إدارة تحرير جريدة «أخبار اليوم» وأعلن رسميًا عن رئاستى لتحرير «آخر ساعة» ووصل مرتبى إلى ٣٦٠ جنيهًا فى الشهر.

(فى نهاية ١١ سنة من العمل فى أخبار اليوم استحقت لى مكافأة نهاية خدمة ٧٤٤٢ جنيهًا مصريًا).

- وعندما عرض علىّ أول عقد لرئاسة تحرير «الأهرام» سنة ١٩٥٦ - سرى تنفيذه بعد عام - وضعت إمضائى عليه مقتنعًا (لأسباب ليس هذا أوانها) وكان العقد بمرتب قدره ستة آلاف جنيه فى السنة تضاف إليها حصة فى أرباحه مقدارها ٢٥ . ٢٪ إذا استطاع جهدى تعويض خسائر عشر سنوات سابقة.

ولم يكن «جمال عبدالناصر» متحمسًا لانتقالى إلى «الأهرام» بل كانت الأفضلية عنده أن

أقبل رئاسة تحرير «الجمهورية» بأحقية أنها جريدة الثورة التى صدر امتيازها باسمه. ولم أتحمس للعمل فى جريدة ثورة، وإنما كانت حماستى لجريدة طبيعية - لها أصحاب ولها قراء.

* * *

وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية وضمنها ربط الحد الأعلى للمرتبات بخمسة آلاف جنيه سنويًا نقص مرتبى ألف جنيه فى السنة وذابت تلك النسبة المقررة لى فى أرباح «الأهرام» وكانت قد بدأت تعطى ما دعانى إلى توظيف حصتى منها فى شراء مجموعة أسهم فى الشركة المالكة للأهرام لكن قانون تنظيم الصحافة جعل من هذه الأسهم صكوكًا تذكارية - أتأملها الآن بعض المرات - وابتسم!

- وعليه فإننى لمدة خدمة طالت فى «الأهرام» سبع عشرة سنة كنت أتقاضى خمسة آلاف جنيه مصرى فى السنة تحول إلى حسابى كل شهر فى البنك الأهلى (الفرع الرئيسى) بما صافيه ٢٨٦ جنيهًا و٤٥٠ مليمًا (بعد الاستقطاعات القانونية وضريبة كسب العمل).

(وكان ذلك المبلغ أجر خمس مسئوليات أقوم بها فى نفس الوقت: رئيس مجلس إدارة - رئيس تحرير - مختبر سياسى موثوق المصادر - كاتب مقال أسبوعى «بصراحة» - وأخيرًا مسئول عن مشروع تجديد الأهرام).

ومن باب استيفاء كشف الحساب فإن مقالى الأسبوعى «بصراحة» ترتبت على نشره فى الخارج حقوق أضافت إلى دخلى وكنت قد عهدت إلى إحدى وكالات الأنباء المصرية (وكالة أنباء الشرق الأوسط) بعقوده تاركًا لها متابعة التوزيع والتحصيل مقابل نسبة قدرها ٢٠٪ ولولا مدخول هذه الحقوق لما تيسر لى التوفيق بين المطالب والضرورات.

ويقتضى الإنصاف بيان أن مرتبى ظل يقيد لحسابى فى البنك الأهلى لأكثر من سنة بعد أن تركت خدمة الأهرام، ثم توقف التحويل حين أحلت إلى التقاعد (فبراير ١٩٧٥) بقرار من الرئيس «السادات» الذى نفد صبره، وكانت تلك نهاية أى حساب لى فى خدمة «الأهرام».

(وقد اعتبرت أن مرتب تلك السنة التى وصلنى أجرها دون عمل - مكافأة لنهاية الخدمة وأغلقت دفاتر تلك المرحلة مستريحًا وراضيًا).

* * *

هكذا مع أوائل السبعينيات، وعند منتصف العمر وجدت نفسى أمام ضرورات الاختيار من جديد وكأنها نقطة الصفر، أعود إليها فى قرار عملى ومستقبلى. ولم يخطر على بالى من قبل أن ذلك الذى واجهته سنوات الصبا الباكر سوف يعود ليفرض نفسه علىَّ بعد ثلاثين سنة!

وكان جليًا فى أعماقى أن حقى فى الاختيار محدد. ولا أقول محدودًا! - ومجاله بالتأكيد تلك المهنة التى تعلمتها ومارستها ووجدت لنفسى فيه موضعًا وموقعًا.

ولم يكن فى أحلامى جناح النسر فى فضائه ولا كان فى حسابى قفص الببغاء وأسلاكه!

كان مستحيلاً.. بعد ما جرى، أن أجد عملاً أو مستقبلاً فى مؤسسات الصحافة المصرية - ولا كنت أريد.

وكان صعبًا علىّ - لاعتبارات متداخلة - أن أقبل عرضًا خارج مصر يجىء من العالم العربى، وقد تلقيت بالفعل عروضًا محددة: أولها من دولة خليجية كريمة سألتنى إذا كنت مستعدًا لقبول منصب مستشار «فوق العادة» للأمير - وشكرته عارفًا بالجميل - وكان الثانى عرضًا من مجلس قيادة الثورة الليبى حمله إلىّ أحد أعضائه البارزين الرائد عبدالسلام جلود نائب الرئيس وقتها والاقتراح أن أقوم على إنشاء مشروع صحفى كبير فى بيروت - يتوافر له كل ما أطلبه من موارد وأديره بأقصى قدر أتمناه من الحرية.

ومرة أخرى شكرت عارفًا بالجميل.

ولم يكن فى موقفى شىء من البطر أو التكبر وأنه كان فى حسابى اعتباران:

- أننى بعد علاقة من نوع خاص مع جمال عبدالناصر - ودور بلغ درجة معينة فى الأهرام - لا أملك غير أن أكون صارمًا مع نفسى مهما يكن (دون أن يكون ذلك جناح نسر).

- أننى لا أستطيع نفسيًا أو فكريًا أن أؤقلم نفسى مع حياة أو عمل (أو قبر) خارج وطنى الصغير - كما أن دور اللاجئ السياسى لا يستهوينى.

لأنه مهما تصلح النية ويستقيم القصد - اعتماد طرف على طرف آخر - وفى وضع غير متكافئ مستشار فى خدمة أمير - أو صحفى فى خدمة دولة (وذلك قفص البيغاء ذاته).

وفى الحقيقة فقد كانت تصوراتى تحوم هناك عبر البحر فى اتجاه الشمال حيث الصحافة الأوروبية - وبالذات الإنجليزية فقد كان هناك قارئ سبق له الإطلاع على كثير مما نقلته وكالات الأنباء من بين ما كتبت أو تحقيقات متكررة عن دور أقوم به فى السياسة العربية أو حوارات أجريتها مع كثيرين فى زمن كان يوصف بأنه عصر العمالقة.

ومرة أخرى تدخلت المقادير احتك حجر بحجر ولمعت شرارة.

* * *

ومن دواعى الحمد والشكر - أن خلافى مع الرئيس «السادات» وما أعقبه تصادف بالتوافق وبالضبط - مع مناخ أصبح الشرق الأوسط فيه مناط اهتمام العالم وبؤرة النار فى قلبه، وكذلك التفتت الدنيا ناحية المنطقة تريد أن تعرف وتتابع وتتقصى وتستوعب وراحت دور النشر فى العواصم الكبرى (لندن وباريس ونيويورك وطوكيو وبرلين وغيرها) تتصل بصحفى ظنت أنه يقدر على عرض الشرق الأوسط أمام قراء سمعوا عنه واطلعوا على أعماله وينتظرون منه أن يكتب لهم من الداخل وليس بالوصف.

وحين اقتربت من مجال النشر الدولى - مبكرًا - لم تكن لدىّ مشكلة مع الصحافة - يومية أو أسبوعية - فذلك ميدان جربت نفسى فيه واختبرته وأعرف - إلى حد ما. دخائله، وأما

عالم الكتب فغريب علىّ فى معظمه ولم يقصر أحد فى تبصيرى، وكان بين الناصحين اللورد «مايكل هارتويل» صاحب دار «التلغراف» والسير «دنيس هاميلتون» رئيس مجلس إدارة «التيمز» وكلاهما صديق قديم من عوالم الصحافة وكلاهما لديه اهتمام بمشروع كتابى الأول عن «ساسة وثوار» صنعوا روح الخمسينيات والستينيات - وكلاهما ما يعرف أن مشروع كتابى فيه فصول عن السويس وهى - وقتها وحتى الآن - قضية حية نابضة.

لكن كلاهما - «هارتويل» و«هاملتون» - كان مهتمًا بحقوق النشر الصحفى وحدها، وأما الكتاب فمسألة أخرى فى اختصاص دور نشر لديها خبرة السوق وبالفعل وصل النص إلى السير «ويليام كولينز» (صاحب دار كولينز) - وبدوره فإن السير «ويليام» طلب إلى مدير النشر فى مؤسسته «روبرت كنيتل» أن يقرأه وأن ينسخ من أصله صورًا لثلاثة قراء غيره: أستاذ متخصص فى الشرق الأوسط من جامعة «أوكسفورد» (يراجع التأصيل المعرفى فى النص - مع اعتبار اختلاف المرجعيات) وسفير بريطانى سابق خدم فى المنطقة (يراجع السرد ويستوثق من الوقائع - مع اعتبار اختلاف المواقف) وقارئ عادى (تقاس عليه ما يسمونه «جاذبية القراءة» - لأن الكتاب فى النهاية عرض وطلب) وكان داعى التدقيق أن النهاية أن مشروع كتابى حالة سابقة من نوعها فى الكتب السياسية المنشورة والمعروضة تحت نظر القارئ فى الغرب، فمن قبل كانت أغلب أنواع الكتب من وراء البحار. ثلاثة:

- أدب يترجم عن لغات آسيوية أو إفريقية ليعطى صورًا حية ومشوقة لحياة وثقافة مجتمعات غريبة - ويستحسن أن يقع الاختيار على ما هو مثير للخيال وأسطورى.

- وأعمال يقصد منها انتقاء عينات لكتابات صدرت فى لغات بعيدة ويكون الإطلاع عليها مفيدًا وتلك فى العادة كميات محددة الطبع محصورة الانتشار.

- وإما كتب يتولى مسئوليتها بالكامل أصحابها وعلى حسابهم الخاص - دعوة لقضايا أو شرحًا لأحوال بلاد - وذلك أيضًا ميدان ضيق - ولجمهور لا يجذبه التبشير.

وكان ساسة الهند أكثر من برع فى هذا النوع التبشيرى من الكتب (ولعل المادة الوحيدة التى كانت معروضة أمام الناس على أوسع نطاق هى ما كتبه «غاندى» أو «نهرو» عن الهند باعتبار نفاذ سحر هذا البلد فى الوعى والوجدان الأوروبى بعموم والإنجليزى بخصوص.

* * *

ولم أكن على علم بتفاصيل ما جرى «للنص» وربما تحرج بعضهم بظن أننى - مع تجربة معروفة ورائى - لن أقبل بشبه «امتحان دخول» من أول وجديد! ولم يكن ذلك منطقى قواعده إلا إذا كنت أريد أن أعتمد على صداقات ووساطات، وذلك لا ينفع، ومجرد التفكير فيه أذى للنفس قبل الآخرين! - ثم حدث أن مدير النشر فى دار «كولينز» «روبرت» اتصل يبلغنى أنهم الآن جاهزون للانطلاق وأنهم واثقون فى الكتاب وشبه متأكدين وأن الميزانية التقديرية الأولى

لنشره إسترلينى وضمنها حملة إعلانية تتكلف نصف مليون جنيه إسترلينى تشبق النشر وتواكبه. وسألنى «كنيتل» فجأة: «إذا كنت مستعدًا لحضور معرض فرانكفورت بعد شهر» لأن دور النشر فى العالم قاطبة تلتقى هناك، وهناك أيضًا تطرح مشروعات الكتب فى نهاية المطاف يقبل الناشرون على طلب حقوق كتب يتوقعون رواجها أو يمتعون، وأضاف «كنيتل» ما مؤداه: «إذا استطعت أن تعرض كتابك أمام ثلاثة آلاف ناشر وفهموا عنك تكون مسألة أخرى - لنا - ولك ومع أنى عرفت أن ما يهمك هو النشر بالدرجة الأولى - فإن علينا جميعًا أن نسلم أن النشر «بيع» بصرف النظر عن أى شىء يقوله أى كاتب».

وحضرت معرض فرانكفورت وتحدثت مرات أمام مئات من الناشرين وشاركت فى مناقشات واسعة وبعد يومين مر على «روبرت كنيتل» - يقول لى إن أكبر دور النشر فى العالم تسابقت على حقوق الكتاب («فلاماريون» فى فرنسا - «مولدن» فى ألمانيا - «أساهى» فى اليابان - إلى جانب «كولينز» فى لندن ونيويورك)، وسئلت قبل أن أغادر فرانكفورت إلى أين أريد تحويل نصيبى من مقدم العقود التى جرى الاتفاق عليها فى اليوم الأخير من المعرض؟ وأجبت - دون تلعثم - «إلى الفرع الرئيسى للبنك الأهلى بالقاهرة» وعندما عدت وجدت فى انتظارى جائزة وغرامة:

الجائزة: تحويل بمقدار مائة ألف جنيه إسترلينى تمت إضافته إلى حسابى كدفعة مسبقة من حساب مقدم العقود.

والغرامة: أن وزير الاقتصاد وقتها - الصديق الدكتور «حسن عباس زكى» - أطال الله عمره - طبق على قواعد التعامل بالنقد الأجنبى - وكان ذلك بالطبع قبل أن تهل بركات الانفتاح ويتسع فردوسه الموعود - فقام بتحويل الإسترلينى إلى الجنيه المصرى بسعر سبعة وتسعين قرشًا ونصف قرش مصرى لكل جنيه إسترلينى.

ولم أفتح فمى بكلمة فقد وجدت عندى فى النهاية أكثر مما توقعت وأوسع مما احتجت!

وهكذا فإنه فى اللحظة التى وقع فيها الحظر على ما أكتب هنا - سقطت الحواجز أمامى هناك وبقيت فى وطنى لم أغادره، لكن كتبى ومقالاتى راحت تنشر بإيقاع متسارع فى عشرات العواصم (أحد عشر كتابًا لكبريات دور النشر الدولى وأكثر من أربعمائة مقال وتحقيق وتقرير أخبارى احتل بعضها الصفحة الأولى فى جرائد بوزن وحجم «الصنداى تيمز» و«التيمز» و«الصنداى تلجراف») وكانت تلك حقبة حافلة غطت السبعينيات ومطالع الثمانينيات ومعظم التسعينيات.

* * *

وبرغم ذلك - أو ربما بسببه! - فإن الرياح الهوج واصلت هبوبها ذلك ما كنت أكتبه فى صحافة العالم خارج مصر كان يعود بالطبع إليها - وكان عودته أصداء مشوشة بعض الأحيان أو

مبتورة ناقصة فى أحيان أخرى. ومع تصاعد تيارات صدام وعنف دفعت مصر إلى أجواء غاضبة - فإن الرئيس «السادات» أضاف بعضها إلى مسئوليتى وكذلك تقرر منعى من السفر وسحب جوازى وإحالتى للتحقيق أمام المدعى الاشتراكى الأستاذ «أنور حبيب» الذى آدار استجوابى بنفسه ومعه المستشار «عبدالرحيم نافع» والمستشار (الصديق فيما بعد) «أحمد سمير سامى» ولم يصل التحقيق إلى نتيجة لأن موضوعه كان تفتيشًا فى التفكير والضمير عن آراء ومواقف، والمطلوب منه إثبات أن ما أكتبه خارج مصر - مقيمًا فيها ومحكومًا بقوانينها العادية والطارئة - يسىء إلى سمعتها ويشوه صورتها - ويستوجب إجراء. جانب ذلك فقد وجدتنى معرضًا لتصرفات الأجهزة الظاهرة للبعض من أصحابها، وكان الأغرب صدور قانون «العيب» وهو قانون لم يعرف له مثيل لدرجة أن مستشارى مجلس الدولة - تندرًا - أطلقوا عليه وصف قانون «هيكل» وكان ظاهرًا أن القانون جرى تفصيله على مقاس بعض الناس كنت بينهم.

(والشاهد هنا أن دينى كبير لصحافة العالم - خصوصًا فى الغرب - فقد وقفت معى بكاملها مدافعة ومناصرة برابط التضامن المهنى على الأقل، ولم يكن ذلك مهمًا فى حد ذاته وإنما المهم أن الإعلام الخارجى - أيامها - كان مسرح التأثير الأكبر للرئيس «السادات» وكان الرئيس «السادات» بالفعل من ألمع النجوم فى تلك السماء وتنبه الرجل بذكائه إلى أنه يجازف فى الساحة الأوسع لنفوذه - وكذلك توقف فى منتصف الطريق).

وتشرفت بأن المحامى الذى حضر التحقيق معى كان ذلك الرجل الصلب المستشار «ممتاز نصار» - الذى تمكن من الحصول على تسجيل كامل لوقائع التحقيق نشرته فى كتاب ظهر فى حياة الرئيس «السادات» وأثاره النشر واستفزه (وكان للأمانة معذورًا فقد كانت الجهات الداخلية كلها تضغط عليه ثم إن مبادرته الجريئة تعثرت بين غرور إسرائيلى وإهمال أمريكى) - ولم تمض شهور حتى وجدت نفسى (سبتمبر ١٩٨١) فى إحدى زنزانات سجن طرة ضمن حملة الاعتقالات المشهورة التى طالت كثيرين غيرى من رجال ونساء مصر - ذلك الخريف الغاضب والحزين!

* * *

وبعد خروجنا جميعًا من المعتقل (أواخر نوفمبر ١٩٨١) عاودنى هاجس الاستئذان فى الانصراف مرة أخرى فتلك نهاية مرحلة تواجدت فيها بالضرورة المهنية والاختيار السياسى وهى فى الوقت نفسه بداية مرحلة أخرى مختلفة ثم إننى بالعمر قريب من سن الستين وذلك هو التوقيت الطبيعى والقانونى لخروج الناس من الخدمة العاملة تلك الأيام ثم تذكرت - ولعله هواى! - أن اختراقات الطب الحديث (فى مجال الضمادات الحيوية بالذات) نجحت وأزاحت التوقيت المقرر لنهاية الخدمة إلى الوراء ما بين خمسة أعوام إلى عشرة أى أنها مدت أجل الصلاحية للعمل وأفسحت وأضافت.

وربما جاز القول: إن تجربتى الطويلة تلك - دراسة لم تنقطع وممارسة لم تتوقف - انقسمت إلى نصفين شبه متساويين كل منهما ثلاثون سنة:

النصف الأول: مرحلة العمل داخل مؤسسات الصحافة المصرية والانتشار منها إلى الإقليم والوصول منه إلى أبعد والداعى أن ما كان يحدث عندما ملأ صراعات الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين وفاض وعليه فقد كان الكل يأخذ عنا ويسمع مباشرة منا.

وأما النصف الثانى: فهو مرحلة الكتابة والنشر من مكتب مستقل محدود - مفتوح فى الوقت نفسه بلا حدود على الدنيا الأوسع باللغة العالمية المعتمدة - (الإنجليزية) ولجماهيرها عبر القارات وقد انهمكت فيما أؤديه وظننت - ولعلى لم أخطئ - أن دخول كاتب عربى إلى مجال النشر الدولى شخصى ولعله - أيضًا - إضافة عامة!

وهكذا فإن المرحلتين معًا - داخل المؤسسات الصحفية المصرية - وخارجها من مكتبى - صنعتا دورة كاملة لأن تلك التجربة - الدراسة والممارسة - لأكثر من ستين سنة مقسومة على نصفين تحولت بشكل ما إلى طريق فى اتجاهين عبر جسر - وفوق ضفاف طريق فى اتجاهين عبر جسر - وفوق ضفاف وشطآن.

وفى الحالتين فإن مجمل الظروف أتاح لى ذهابًا وإيابًا عبر الجسر وحول الضفاف والشطآن - فرصًا نادرة تواصلت من أواخر الحرب العالمية - حتى بلغت نهاية الحرب الباردة أى أنها غطت كل النصف الثانى من القرن العشرين - والحاصل أنها منحتنى إمكانية التعرف مباشرة على صنّاع العالم الحديث وواضعى الإستراتيجيات العليا من رجال الدولة العظام وصنّاع السياسة وقادة الحرب وأعلام الفكر والأدب وأساطين الصناعة والتكنولوجيا والمال.

ثم إننى تحت الأفق نفسه - على الجسر وحول الشطآن والضفاف - تقابلت وجهًا لوجه مع أفكار العصر الكبرى وطموحاته وأحلامه ومشروعاته وحروبه وصراعاته وأزماته، وأتيح لى أن أرى وأسمع وفى كثير من المرات أعيش الدخائل مما كان يجرى بل وأشارك بقسط ما فى وقائعها.

وعلى موعد غروب القرن العشرين عاودنى الإحساس بأننى عشت مع ذلك القرن العظيم أكثر من ثلاثة أرباعه دارسًا ممارسًا وعلى فرض أنه بقى عندى ما يمكن أو يصح قوله - فإن اللائق - هذه اللحظة - أن أتنبه وأتذكر - إما إلى خطأ فى قواعد الحساب وإما إلى إنكار فعل الطبيعة.

* * *

وعندما تغيرت الظروف فى مصر - أوائل الثمانينيات - تلقيت دعوات كريمة إلى ظهور الصحافة المصرية وترددت وإحساسى: أن الأزمنة تغيرت كما أننى تغيرت.

وتبدى لى كذلك: أن عودة إلى الصحافة المصرية - أو نوعًا منها - محاولة للتكرار لا

أتمناها فالتاريخ كما تذكر مقولة شهيرة - لا يكرر نفسه وإذا فعل فهو فى المرة الأولى مشهد محترم أو يمكن أن يكون محترمًا - وأما فى المرة الثانية فهو استعادة هزلية أو يمكن أن تكون هزلية لشىء كان.

وتبدى لى من قبل ومن بعد: أننى رجل يحمل على كتفيه بعضًا من حمولات مراحل سبقت وكلها مؤثرة علىَّ أردت أو لم أُرد.

* * *

وفى استطراد يبدو خارج السياق أقول «بصراحة» إن عقدة الموقف. أنه لم تكن فوق كتفى حمولات أريد انتهاز أول فرصة لألقى بها على الأرض كى أتخفف وألتحق بالقبائل - التى شدت رحالها نحو مراعى الشتاء.

وإنما كان اعتقادى أن حمولة أى إنسان (أو غير إنسان) - ثقلان على جانبين متوازيين ومتوازنين: ثقل من التجربة الذاتية وكيف تعامل صاحبها مع الدنيا والناس وتصرف.

وثقل آخر من الزمان الذى عاشه صاحب التجربة وشارك فى صنعه حتى بمجرد أنه كائن حى.

وكان لى تصور لنوع حمولتى وحجمها على الناحيتين:

الحمولة التى تشمل التجربة الشخصية - وزنها سهل وخفيف وأمرها متروك لمن يعنيه الأمر ويهمه!

والحمولة التى تشمل تعاملى مع الحياة والزمن - قضية معقدة لأنها حق مشاع لكل الناس موصولة بحركة التاريخ ومتجاوزة لحدود الأفراد.

وعلى هذه الناحية الثانية (الموصلة بحركة التاريخ) فإنى - وبدون تلعثم - لم أخف أبدًا - ولا أخفى الآن - يقينى بأن تلك التجربة التى بدأت شرعيتها فى مصر فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وشقت طريقها فى مصر والإقليم والعالم حتى ظهر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - كانت ظاهرة عظيمة فى قرن عظيم. وكانت شرعية يوليو «بالإعارة» هى التى غطت رئاسة «أنور السادات» وعندما حقق الرجل ذاته بقرار الحرب - ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - فإن «شرعية يوليو» انسحبت لتحل محلها «شرعية أكتوبر» - وذلك حقه واستحقاقه.

وكانت «شرعية يوليو» - وذلك رأيى - تجربة إنسانية بالغة الحيوية والطموح وهى بالتأكيد أهم تجارب العرب فى العصور الحديثة وأبعدها أثرًا وذكرًا - على أنها تظل تجربة إنسانية بكل ما يرد على الإنسانى من أعراض القوة والضعف، والتقدم والتراجع والطموح والإحباط - وهى فى كل الأحوال عصر يستحق أن يدرس باحترام ويحقق أداؤه بعدل ويحاسب - ويحاكم! - إذا اقتضى الأمر - وفق قوانين زمانه وهويته ومرجعيته وشرعيته، وليس وفق قوانين زمان مختلف - ومرجعيات وهويات وشرعيات يحتاج أمرها إلى كلام - وقضاة لا يخفون أنهم أعداء وكارهون!

ولم يفهم «بعضهم» أن الماضى يحاسب ولا يعاقب فعقاب الماضى ظالم بأثر رجعى. لأنه يصبح حينئذ عبئًا على الحاضر والمستقبل يُنزل بعد الأوان على جيل حاضر وأجيال بعده الأمل فى الغد - مؤرقًا للضمائر بغير ذنب ومضيعًا للثقة فى المستقبل بتكلفة نفسية - باهظة التكاليف!

* * *

ومن المدهش أن وجه الحقيقة يتبدى بعد ثلاثين سنة من الضباب الكثيف فالشواهد هذه اللحظة تنبئ بأن: جموح القوة الأمريكية بغير فهم، لم يكن ممكنًا التعويل عليه بدون تحفظ - وأن جنون السلاح الإسرائيلى - بغير رادع، لم يكن مهيأ لصنع السلام فى أى ظرف وجوع الثراء العربى أكد لسوء الحظ - أنه لا يعرف كفاية أو شبعًا وبالتالى فإنه لم يكن قادرًا - بعد - على دور قاطرة التنمية وتوفير فرص العمل فى المجتمعات العربية - وأن حالة الانفراط التى أصابت الرابط العربى المشترك لم تؤد إلى خلاص الأوطان العربية أو عزتها. وإنما وصلت بها إلى حالة من الاستباحة الكاملة لاستقلالها بل ولوجودها من الأساس.

وتلك كلها أمور تستحق التأمل والدرس أمام إعصار عات - لا يستعاد بعده ما كان قبله وإنما تستدعى لصده كل ملكات الأمة والمخزون من إرادتها والمتيقظ من فكرها وعلمها.

وفى المحصلة (ومع الاعتذار عن هذه الوقفة الاعتراضية) - فإن هذا الجانب من حمولتى ليس حنينًا للذكريات وإنما بالدرجة الأولى محاولة لإعادة الفحص والدرس لمرحلة لا تُنسى على هدى وتقدم ولا يتوقف.

* * *

ومن تلك الأسباب مجتمعة ترددت حين انفتح أمامى الباب لنوع من العودة إلى القارئ المصرى - وعلى منابره التقليدية.

ومن باب أداء الحق لأصحابه فقد بدأ الأستاذ «مكرم محمد أحمد» أول محاولة لفتح باب للعودة أمامى، وبالفعل كتبت لمجلة «المصور» مجموعة من ستة مقالات عرضت فيها تصورى للممكن والمطلوب فى مرحلة مستجدة، وطلبت من الأستاذ «مكرم» عارفًا طبيعته - مقدرًا لالتزامه المهنى وتمسكه - ألا ينفرد فى هذه المقالات الستة بقرار ورجوته ملحًا ومخلصًا أن يراجع قبل أن ينشر. وحدث بعد أسبوعين أن مجموعة المقالات الستة التى كتبتها للمصور عادت إلىَّ يحملها الدكتور «أسامة الباز» مصحوبة برسالة شفوية رقيقة تقبلتها برضا واحترام وملخص الرسالة «أن ما كتبته فى المقالات الستة يسبب إحراجًا فى الوقت الحاضر ثم إن الأمر متروك لى» - وكان ردى دون تحفظ أننى آخر من يخطر له إحراج نظام لا يزال يحاول - أوائل سنة ١٩٨٣ - تثبيت أوضاعه واستجماع خطوطه للقيام على مسئولية الوطن فى ظرف دام ومحتقن - وأزاحت المقالات الستة جانبًا لم أنشرها لا فى مصر - ولا خارجها - حتى بعد

مرور عشرين سنة!

ومرت سنوات ثم زارنى الصديق الأستاذ «إبراهيم سعده» بتحفزه الدائم وجسارته الشهيرة طالبًا أن أكتب فى «أخبار اليوم» وضعفت أمامه وكتبت مقالين لمست بنفسى ما جرى بعدهما وخفت على رئيس تحرير «أخبار اليوم» وأعفيته من نشر المقال الثالث راجيًا مصرًا - ومن باب القلق عليه.

وأخيرًا توصل الأخ والصديق الأستاذ «إبراهيم نافع» - بهدوء وصبر - إلى الصيغة الموفقة فقد تفاوض مباشرة مع دور النشر التى تصدر عنها كتبى فى لندن وحصل على حقوق الطبعة العربية الأولى لستة كتب توالى ظهورها عن الأهرام (وكان ذلك تلاقيًا حتى على الورق بالكلمات - مع أسرة عشت معها أكثر من سبعة عشر عامًا - ولا تزال - عبر طوال السنين - عزيزة على وغالية).

- ومشت عقارب الساعة حتى وصلت إلى دار الشروق تتحمل مسئولية ما أكتب وتضعه بانتظام - بين أغلفة كتب تصل إلى قارئها كما يصح أن يصل الكتاب!

ولم أكن أتمنى أكثر من ذلك فقد كان قصارى ما أبتغيه فى مصر نافذة - لا ساحة ولا شرفة - وإنما طاقة فى جدار أطل منها على ما يجرى وأتابع مهتمًا ومعنيًا متحدثًا بين الحين والآخر برأى فى جريدة - مما راح يصدر سواء عن الأحزاب معتمدًا على رخصتها - أو مستقلاً يصدر عن زملاء وأصدقاء لديهم الموهبة والطموح يكافحون فى ظروف اقتصادية لاجتذاب قارئ يتزايد إحساسه بالملل! - إلى جانب محاضرة سنوية واحدة فى منتدى عام (مثل معرض الكتاب السنوى - أو جامعة القاهرة - أو الجامعة الأمريكية) وكان ذلك يكفينى وبالقدر الذى حسبته متوازنًا.

لكن العوائق راحت تظهر على الطرقات واحدًا بعد واحد.

* * *

وفى سبتمبر ١٩٩٩ - دق جرس له رنين فقد وقع فى أثناء مراجعة طبية دورية أن «على هيكل» أكبر أبنائى وأقرب أطبائى - (وهو أستاذ فى كلية الطب بجامعة القاهرة) - أكتشف وجودًا ملحوظًا لخلايا مريبة (سرطانية بطبيعتها) - ومع أن نشاطها «الآن» ضعيف ومحصور فإن أحدًا لا يستطيع ضمان ألا تشتد ضراوتها وتزيد سرعتها وتتفلت منتشرة وقرر «على» أن يتوسع فى الفحص وإذا بؤرة خطيرة أخرى تظهر على صور الأشعة. والتقى لفيف من الأطباء - بينهم «محمد عبدالوهاب» والجراح الكبير الدكتور «إسماعيل شكرى» والمنظم الطبى البارع الدكتور «حاتم الجبلى» والدكتور «عمرو مسعود» - وجلست أمامهم وإذا الإجماع أن الموضع الأول للخطر يحتاج إلى علاج بالإشعاع - فى حين يحتاج الموضع الثانى إلى مبضع جراح وكان هناك اتفاق على أن الجراحة أولى بالسبق والإشعاع عليه الدور بعد أسابيع والولايات المتحدة

الأمريكية يتحتم أن تكون مقصدى وبسرعة، وسألت إذا كانت هناك بدائل أخرى فى مصر أو قريبًا منها ولم يقبل «محمد عبدالوهاب» ورد بأنه: «إذا كان الأكثر تقدمًا فى إطار ما أقدر عليه - فلماذا القبول بغيره فى شأن يتعلق بالصحة» وأضاف: «أن الجراحة الشائعة عمومًا فى مثل هذه الحالات تختصر الطريق باستئصال الكلية لكن هناك أستاذًا أمريكيًا استطاع تحقيق اختراق مهم يركز على الكشط والتطهير ومع أنها جراحة متناهية فى الدقة إلا أنها تساوى المخاطرة لأنها - فى حال نجاحها - تحتفظ بالكلية شبه سليمة وقادرة على أداء وظائفها. وفى دقائق تلاقت الآراء الدكتور «أندرو نوفيك» الجراح المشهود له عالميًا فى هذا التخصص ثم تلت ذلك إشارات إلى الدكتور «باتريك كوبليان» أستاذ الإشعاع الذى لفت الأنظار فى الولايات المتحدة - يتولى الجزء الثانى من العلاج ولحسن الحظ كان الرجلان - وقتها - يعملان فى مركز طبى واحد هو مؤسسة «كليفلاند» ذائعة الصيت فى ولاية «أوهايو».

* * *

ووصلت إلى «كليفلاند» - نوفمبر ١٩٩٩ - وفى انتظارى على مدخل مطارها الدكتور «فوزى إسطفانوس» وهو أحد أساطين تلك المؤسسة الكبرى وكان الدكتور «فوزى» يحمل معه جدولاً لمواعيدى جاهزة.

وحين التقيت الدكتور «نوفيك» - ومعه مساعده المصرى المتميز الدكتور «عمرو فرجانى» - لفحص يسبق الجراحة فاجأنى الدكتور «نوفيك» بأسماء كثيرين اتصلوا به أو بمكتبه يسألون ويوصون وكان بينهم «رئيس دولة» سبق للدكتور «نوفيك» أن عالجه وتفضل ذلك الرئيس واتصل يقول للطبيب: «إن مريضه الجديد رجل يحب أن يفهم كل شىء بالعقل قبل أى تصرف بالفعل» وكذلك تصور الدكتور «نوفيك» أن عليه تقديم شرح واف عن الأحوال والاحتمالات واستمعت إليه صامتًا لدقائق ثم رجوته ألا يحير نفسه فى كل ما بلغه من قبل وقلت بعفوية: «إنه يتعامل مع رجل لم يعد فى الأربعين أو الخمسين وإنما رجلٌ تجاوز الخامسة والسبعين وأى عاقل يبلغ هذه السن بأمان لا يحق له نسيان أن المجهول المحيط به - عليه غوائل تنتظر والسؤال فى شأنها لا يكون بـ: هل ولكن بـ: متى! ثم أى الغوائل الكامنة فى المجهول تسبق غيرها إلى المعلوم؟!

واستفسر الدكتور «نوفيك» متحيرًا: «أهى روح الشرق» - وقلت: «بل حقيقة الحياة!» ثم أضفت: «إننى راجل محب لهذه الحياة ومغرم بها - وفى الوقت نفسه متصالح ومتفاهم مع بعدها، فهذه الحياة أعطتنى أحلى وأغلى ما عندها ومن الحق أن أدرك أن ما بعدها موصول بها - اتصال النهار مع الليل!».

* * *

وعلى أى حال فإنى خرجت من هذه التجربة سنة ١٩٩٩ شاكرًا وحامدًا فقد كان الخطر سخيًا معى (بزيارتين فى الوقت نفسه) - لكن الطب الحديث كان وفيقًا بى (سليمًا فى

الحالتين حتى الآن وتحفظى لأنى أتذكر تعبيرًا فرنسيًا شائعًا بأنه لا مرتين بغير ثالثة!) وقد ظل يقينى فى الأول والآخر انها عناية الله فوق الخطر وفوق العلم!

على أنه عقب تلك التجربة عاودنى مرة أخرى هاجس الاستئذان فى الانصراف لكنى اعتبرته على نحو ما فى تلك الظروف - تنكرًا وربما جحودًا!

* * *

ثم حدث فى تلك الفترة - أواخر ٢٠٠٠ - أن لاحت أمامى إشارة تحذير حمراء، فقد غبت عن مصر وقت إجراء الجراحة أكثر من شهر ثم عدت وغبت عنها فى طلب العلاج بالإشعاع قرابة الشهرين ويومًا بعد يوم - بعد عودتى - لاحظت اختفاء بعض من أوراقى ومحفوظاتى فى مصر، وكان اللافت أن بين ما اختفى عشرات من كتبى وعشرات ومع أنه كان فى استطاعتى أن أفهم لماذا تمتد يد إلى الأوراق والملفات - إلا أن اختفاء الكتب حيرنى - وأزعجنى الموضوع فى مجمله - ومع أنه لم يكن فى هذه الأوراق والمحفوظات والكتب - شىء فريد أو خطير - فإن ما حدث كان غليظًا. ودعوت اثنين من خبراء ما حدث كان غليظًا. ودعوت اثنين من خبراء الأمن المصريين - رجوتهما بحث الأمر ثم جلست أستمع ساعتين ونصف الساعة وخلصت إلى الخيارات أمامى محدودة لأن الواقعة كما هو ظاهر ليست جنائية وإنما شيئًا آخر لا يجدى معه ضيق الصدر أو نفاد الصبر ثم إن مجال الظنون فيه واسع خصوصًا والتجربة السياسية التى عشتها لا تزال تهم كثيرين فى العالم الخارجى كما فى الإقليم - أو ربما!

ولكن شاغلى لم يكن هم ذلك الذى اختفى من ملفاتى وأوراقى وكتبى فى الظلام وإنما ثقل ذلك الإحساس بشح بيد مجهولة تمتد خلسة إلى أدراج المكتب أو رفوف الحفظ ثم تنزع أو تقطع أو ترفع!

وتدافعت إلى ذهنى أسئلة كثيرة.

* * *

ثم انقضت مفاجأة أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وما ترتب عليها (بل وما سبقها منذ استولت المجموعة الإمبراطورية الجديدة على سلطة القرار فى البيت الأبيض) - وأخذتنى عن كل هَمٍّ آخر فقد بدا المشهد مهول مسه جنون زلزال - ثم راح الأعتى من هذه الكتل يتدحرج منقضًا على العالم العربى وأحسست أن الحاجة إلى الاستئذان فى البقاء أشد إلحاحًا من خاطر الاستئذان فى الانصراف وتبدى لى أن المشاركة فى البحث عن رؤية مشتركة للمستقبل القادم أولى وأحق بصرف النظر عن اختفاء أوراق وملفات وكتب تخص زمانها الذى يضيع - وإن لم يضع!

وحاولت شيئًا من تلك المشاركة خلال مجلة «وجهات نظر» (التى طرحت نفسها منبرًا

رصينًا يحاول أن يستكشف ويستطلع وشجعنى أن مقالاتى فيها تنشر فى الوقت نفسه بعدد من صحف العالم العربى) ثم طرأ أننى من الرغبة فى توسيع نطاق البحث عن رؤيتى مشتركة - قبلت الظهور - بعد تردد - على شاشة قناة تليفزيونية مصرية (دريم) - وتقدير - بغير تزيد - أن يكون ذلك مرة واحدة كل ثلاثة أشهر والرجاء استثارة حوار يتصل فى مصر ويتواصل عبر أوطان الأمة. ومنتهى القصد أن يساعد مثل هذا الحوار على تخفيف الشعور بالإحباط والركود والعجز ويشد إلى مشاركة واسعة فى البحث - والكشف بحيث تتمكن رؤى حرة ومفتوحة من تجاوز مناطق الشك والخلط والعصبية وكان اعتقادى - دومًا - أن الخطوة الأولى فى أى حوار هى إعادة بناء موضوع الحقيقة بأقصى دقة مستطاعة - لأن أى اختلاف فى الرأى مضيعة للجهد إذا لم يكن الموضوع عند المنبع واضحًا محددًا ومتفقًا عليه وموصولاً بالوقائع والدخائل وليس بالحكايات والحواديت!

وبدا لوهلة أن بعض ما آمل فيه - ويأمل فيه غيرى - قابل للتحقيق فقد سرى صوت الحوار مسموعًا ثم إن هذا الصوت أخذ يعلو طبقة فوق طبقة.

وكان ظنى أن رجلاً - فى مثل سنى - يقر ويعترف أن مستقبله وراءه - وإقراره مصدق عليه بختم السنين وعددها - لم يتبق له غير أداء الحق العام بل ولربما كان عليه أن يوجه إلى نفسه وبحزم - ذلك السؤال الذى أجراه «شكسبير» على لسان أحد شخوصه: «إذا لم أتكلم أنا - فمن - وإذا لم أتكلم الآن - فمتى».

وكانت تلك مبالغة فى التفاؤل - ربما!

أى أنه بحقائق الأشياء فإن الاعتراض على الحوار - كان واردًا فى المناخ السائد وبالتالى فإنه عندما وقع فلم يكن صاعقة منقضة - لكن الأسلوب الذى تم به الاعتراض - بدا داعيًا للاستغراب فيما يعنيه ويدل عليه وكان أسفى صواب أو خطأ وإنما دفع غيرى وجاء الدفع فى موضع الوجع (ومرة أخرى لا أريد)!

* * *

وسمعت دعوات مخلصة لنقل الحوار الذى توقف إلى خارج مصر لأنه «موقف» و«قضية» - والمنطق أننى قادر على الوصول إلى العالم العربى والعالم الخارجى حتى أقاصيه ثم إن لى سابق تجربة وخبرة فى ذلك من قبل أيام الخلاف مع الرئيس «السادات» بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حول قضية السلاح والسياسة ولم أكن نسيت تلك الموقعة لكنى ذكرت نفسى بأن المسألة هذه المرة لها تكييف آخر ففى المرة السابقة كان نقل الخلاف بمواصلة الكتابة خارج مصر - مقبولاً لأن موضوعه يهم محيطًا أوسع أوله العالم العربى فى صراعه مع إسرائيل - ويليه العالم الخارجى فى عموم اهتمامه بسلام الشرق الأوسط.

وأما هذه المرة فإن موضوع الخلاف أحوال مصر وأوضاعها ورؤاها ومواقفها وخياراتها

وسياساتها فى الداخل والخارج وإذا جرى اعتراض الحوار - بالخلاف - فوق أرضها فإن نقله خارجها ثقيل - على الأقل بالنسبة لى - وإذا عصيت مشاعرى - فإن الأبواب المفتوحة على مصراعيها فى العالم العربى والعالم الخارجى تدعونى إلى قول ما أريد وتحتفى به - ربما تتبدى أمامى حواجز معنوية أتردد قبل القفز عليها اعتبارًا لكبرياء وطن وولاء مواطن.

وكذلك راحب الأسباب تتراكم وتتداخل ويمتزج بعضها ببعض حاضرة طوال الوقت ومؤثرة!

- وبقى فى النهاية سؤال: «إذا كان الصمت حاضرًا والكلام غائبًا ومجمل الظروف ما سبق وما لحق والأحوال المصرية والعربية ما أرى ويرى الناس إذن فـ: إلى متى - وإلى أين»؟!

ومع أننى لا أكف عن تذكير نفسى بحكمة عربية شهيرة تقول: لعل لهم عذرًا وأنت تلوم - كما أعترف أيضًا بـ: أن حبال الصبر تقصر مع طول العمر!» فإنى - متمسكًا بحدود لا أتجاوزها - لا أملك أن أقتنع إلا بما أراه مقنعًا - أو أغالط نفسى فيما أقرأ وأسمع وأعرف - أو أصل إلى موقف لا يعود فيه عندى غير العجز والإيحاء بالإشارة إلى أنه «فى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء!».

ويقتضى الواجب - مرة أخرى - تكرار أنه ليس سببًا واحد وإنما جملة أسباب تداخل فيها الخاص والعام والسابق واللاحق والمأمول والواقع والكبير والصغير والمعقول - وكذلك اللامعقول!

* * *

وتحدثت فى الأمر مع الأقربين وتفهم بعضهم كما أن بعضهم كانت له تحفظات:

* وكان رأى حبيبة القلب والعقل ونور الطريق والضمير أن الاستئذان فى الانصراف مفهوم ومعقول لكنه قرار واحد وذلك يدعو إلى إطالة التفكير - وكان القول صدقًا.

* وكان هناك رأى عزيز وغالٍ يسأل عن داعى الاستئذان فى مطلب هو فى النهاية ملكى حين أشاء وكان جوابى أن أى شخص يعطيه الناس مساحة من وقتهم - مدين لهم بقيمتها وليس بمجرد حجمها وبالتالى فإن عليه واجب الاستئذان.

* وأخيرًا كان هناك رأى حنون وحريص يخشى أن التوقف عن العمل هو فى العادة بداية عزوف عن الحياة وحاولت أن أشرح أن الانصراف نيتى وليس الاختفاء بمعنى أنه الابتعاد وليس الغياب فمازال لدىَّ ما أريد أداءه ضمن جدول أعمال يكفينى - حتى وإن ظهر على شكل ملفات خام أصلية وأصيلة أو قد أفكر فيما هو معروض علىَّ كحلقات تليفزيونية مصورة موثقة أتحدث فيها وفى الإطار وثائق أصلية تعزز ما أقول وأملى أن بعض ما عندى - إذا استطعت - قد يضيف ويغطى ثغرات مازالت مثل ثقوب الفضاء مجهولة فى حياة الوطن والأمة ومعظمها متصل بمرحلة كان للعرب خلالها دور فاعل فى العالم والتاريخ، وظنى أنه ربما يكون من شىء أقدمه فائدة لزمن قادم وجيل لم يولد بعد - لعل هذا الجيل يتجاسر

ويستدعى كامل همته ويقبل على المراجعة والفرز دون رهبة من أباطرة السيطرة وقهرهم وغارات أمراء الانتقام وحرابهم وطالبى الثأر يطاردون الماضى دون أن يخطر لهم أنهم شردوا خارج التاريخ إلى التيه فى قفار موحشة!

يزيد على ذلك أن الانصراف ليس سقوطًا فى بئر الغيبوبة - ولا سجنًا فى قبو قلعة نائية وحول الرأس والرقبة قناع من حديد وحول الأيدى أغلال من صلب وفى الأقدام أساور تمسكها سلاسل محبوكة تجرح وتدمى إذا تحرك الأسير! أى أنه لا يزال - على نحو ما - جهد الدارس الممارس ولكن من ركن ناء بعيد - هناك على طرف قصى.

* * *

وفى خاتمة المطاف فقد استقر عندى أن الاستئذان فى الانصراف وجب.

وكذلك اتصلت بناشرى فى لندن ونيويورك أعتذر عن كتاب ثالث اتفقت معهم (مبدئيًا) عليه. فقد كان اتفاقى الأصلى مع «هاربر كولينز» شاملاً لثلاثة كتب - ظهر منها اثنان (أوهام القوة والنصر والمفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل) - وكان الثالث الباقى عندى عن «الإسلام السياسى» وقد اختار له «أدى بيل» (رئيس مجلس إدارة «هاربر كولينز» وقتها) عبارة «السيف والهلال» رمزًا مؤقتًا أعمل تحته حتى استقر عليه أو على عنوان غيره فى اللحظة الأخيرة قبل موعد النشر. وفى نفس الوقت اتصلت بعدد من الصحف الأوروبية - بينها «الجارديان» البريطانية - بأنه الشكر والعرفان وكفى.

وكذلك أبلغت رئيس تحرير مجموعة «يميورى شينبون» اليابانية - وكنت أكتب لها مقالاً منتظمًا - (بلغ عدد الصحف المشتركة فيه أكثر من ثلاثة آلاف صحيفة منتشرة فى بلدان شرق آسيا وغرب أمريكا) - أن يقبل اعتذارى عن عقد متجدد تفضل وأرسله إلىَّ.

وكذلك اعتذرت عن محاضرتين كنت قبلت الدعوة إليهما مبدئيًا: واحدة فى الجامعة الأمريكية مرة أخرى (!) لافتتاح الموسم الثقافى الجديد. والثانية فى مركز الدراسات الفلسطينية فى بيروت - فى شهر ديسمبر - لتكريم مفكر عربى بارز رحل قبل سنوات تاركًا تراثًا فكريًا متميزًا وهو الدكتور «قسطنطين زريق» أستاذ التاريخ العتيد فى الجامعة الأمريكية فى بيروت.

* * *

وطوال ذلك كله بعض القريبين من عملى يتابعون ما أفعل وفى ملامحهم تعبير عن الدهشة - حاولوا برقة ألا يثقلوا أو يتطفلوا! وكان هؤلاء يرونني بينهم كل يوم وظنهم - بعيون الرضا - أن لدى كفاية من صلاحية الجسد والفكر تكفل الاستمرار سنوات قادمة (يعلمها الله) - وكان ردى أن تلك فى كل الأحوال بشارة خير وبركة لكن صلب الموضوع أنه لا يحق لأحد تجاهل المؤشرات التى تقول بها قواعد الحساب وأحكام الطبيعة وكنت أضيف: «إننى لا أرى بأسًا فى

انتقال رجل من ومض الضوء إلى ظل الغروب (وليس عتمة الليل) - ومن متن الحياة العامة إلى هامشها (وليس الفراغ بعد الهامش) - فى توقيت يترك عنده بقايا أسباب تعينه وتقويه. لأن استمرار الحياة فى حد ذاته منحة تستحق التكريم وتستوجب الاحترام.

ومن صدق تكريم الحياة ووجوب احترامها - أن الناس لا يصح لهم أن يتسمروا - حيث هم حتى آخر قطرة زيت فى المشكاة، وإنما الأفضل أن تظل لديهم بقايا همة تسمح لهم - بعيدًا عن الزحام - بالنظر إلى حركة التقدم الإنسانى العظيمة ومتابعة حيوية التاريخ الهائلة قادرين على ذلك بأشواق تيسرها بقية من عافية وعقل - تحفظ لهم صلة ممكنة بعصور مذهلة (ومتوحشة!) تقوم الآن فعلاً على تغيير الدنيا شكلاً وموضوعًا - روحًا وحركة.

وأضيف فى النهاية: «أن مساحة البعد تمنح صاحبها فرصة أوسع للتفكير والتأمل والنظر إلى الوراء فى أناة وروية والنظر إلى الأمام بعقل وقلب مازال فيهما حس ونبض - خصوصًا من رجل كان له حظ موفور مع الدنيا والناس وذلك فى حد ذاته يكفى وزيادة لمدد من الطاقة له سحر التجدد ولمسة من الحيوية - وربما الشباب - حتى عند الثمانين».

obeikandl.com